الأمم المتحدة A/C.1/53/PV.4

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٤
الثلاثاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه . . . . . (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بنود جدول الأعمال ٦٣ إلى ٧٩ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية أن أشكر الوفود على تقيدها بالموعد المحدد، معبِّرة بالتالي عن إحساسها بالمسؤولية.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أعرب عن ارتياحي إذ أراكم، سيدي، ممثل بلجيكا في مؤتمر نزع السلاح، رئيسا للجنة الأولى. إن خبرتكم بوصفكم ممثلا في مؤتمر نزع السلاح ستساعد بالتأكيد الوفود في هذه الهيئة التابعة للجمعية العامة.

أريد أيضا أن أعرب عن التحية للسيد موثوسي نكغوي ممثل بوتسوانا على الأسلوب الرقيق الفعال الذي أدار به عمل هذه اللجنة خلال الدورة الثانية والخمسين.

كان عام ١٩٩٨ حافلا بالأحداث التي وقعت في الميادين التي تدخل في إطار اللجنة الأولى. ووفد بلدي يرحب في هذا الصدد بإعادة إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح ويثني على الأمين العام لتعيين جايانثا دانابالا ليقودها. إن السفير دانابالا، الذي تشرفت بالعمل معه في مناسبات عديدة، وعلى وجه الخصوص في لجنة كانبيرا المعنية بالقضاء على الأسلحة النووية، واحد من أبرز الشخصيات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

شهد المجتمع الدولي تقدما هاما في مجال الأسلحة التقليدية، مثل الوفاء، في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بشروط بدء سريان اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد كانت البرازيل من بين ١٢٠ بلدا وقّعت على اتفاقية أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويسرنا أن بلدانا كثيرة جدا تنضم إلى معاهدة أوتاوا، ونأمل أن تنضم إلى معاهدة الألغام الأرضية المضادة للأفراد في المستقبل القريب الدول التي ترى أنها يتعذر عليها أن تفعل ذلك. وبلدان أمريكا اللاتينية تتابع بالفعل أعمال عملية اتفاقية أوتاوا. وهناك خطوة هامة اتخذها الرئيس ماهود رئيس

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86057
9886057

إكوادور والرئيس فوجيموري رئيس بيرو ببدء إعداد خطة لإزالة الألغام على الحدود بين بيرو وإكوادور.

وحدث هام آخر كان العمل المتعدد الأطراف المضطلع به في مجال الأسلحة الصغيرة. وفي منطقتنا تعززت عملية تحديد الأسلحة الصغيرة إلى حد كبير باعتماد الاتفاقية بين الدول الأمريكية ضد التصنيع والاتجار غير المشروعين بالأسلحة النارية، والذخيرة، والمتفجرات وسائر المواد ذات الصلة، التي وقّعتها الدول الأعضاء بمنظمة الدول الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وتجدر الإشارة أيضا إلى المبادرات التي اتخذتها بلدان أفريقية مختلفة، بقيادة مالي وجنوب أفريقيا وموزامبيق، والاتفاقات في هذا المجال التي توصلت إليها منظمات دون إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي ترمي إلى كبح انتشار الأسلحة الخفيفة في تلك القارة.

في إطار الأمم المتحدة، تتمتع البرازيل بعضوية لجنة الخبراء الحكوميين المعنية بالأسلحة الصغيرة، التي شكّلها الأمين العام وتشارك في أعمالها. وتؤيد البرازيل تنظيم مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ونحن نفهم أن ذلك الاجتماع ينبغي أن تسبقه عملية تحضيرية شفافة مفتوحة العضوية من شأنها أن تسمح بتحديد ولاية المؤتمر وأهدافه ونطاقه.

وتعتبر البرازيل زيادة الشفافية في مجال التسلح أداة هامة لتعزيز الثقة بين الدول، وبهذا الفهم نشجع الاشتراك في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. لقد ظلت حكومتي توفر للأمم المتحدة، منذ السنة الأولى من عمل السجل، بيانات عن واردات وصادرات الأسلحة ومشترياتها من مصادر داخلية، وكذلك ما يسمى بمعلومات خلفية. وبالرغم من بعض الزيادة في عدد الدول المشاركة في السجل اليوم، فإنه لا يشتمل إلا على نصف أعضاء الأمم المتحدة. ومنظمة الدول الأمريكية تتخذ خطوة إلى الأمام في هذا المجال ببدء المناقشة بشأن اتفاقية تتعلق بالإبلاغ عن حيازة الأسلحة التقليدية التي يشملها سجل الأمم المتحدة.

وفي مجال أسلحة الدمار الشامل المروعة أحرزت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تحت قيادة زميلي، المدير العام خوسيه بستاني، تقدما طيبا في تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. لقد زاد عدد الدول الأعضاء في تلك المنظمة من ٨٧ إلى ١١٧ في العام الحالي. وبدعم المنظمة نظمت في الشهر الماضي في ريو دي جانيرو حلقة دراسية بشأن إجراءات تقديم الإعلانات وعمليات التفتيش. وقد تمكنت البرازيل من إشراك بلدان صديقة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في الخبرة المكتسبة في وضع سلطتها الوطنية التي تراقب أكثر من ٨٠٠٠ منشأة صناعية. لقد وقّع ١٦٨ بلدا اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن تتمتع الاتفاقية بصفة العالمية قريبا.

وتعلّق البرازيل أهمية خاصة على تعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وعلى إنشاء آلية تحقق من شأنها أن ترفع تلك المعاهدة إلى مصاف الجيل الثاني من صكوك نزع السلاح الدولية. وسنواصل الاشتراك بشكل نشط في الفريق المخصص المنشأ في ١٩٩٤ بهدف وضع بروتوكول فعال ذي مصداقية قادر على إحكام الأمن الدولي في هذا المجال.

وفي مؤتمر نزع السلاح لوحظ بعض التقدم. فقد أنشئت اللجنة المخصصة لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صناعة الأسلحة النووية. وشعرت البرازيل بالسرور لإعادة إنشاء اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن تأكيدات الأمن السلبية لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وتعيين ثلاثة منسقين خاصين للبنود المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والشفافية في التسلح، والألغام الأرضية المضادة للأفراد، كان إيجابيا أيضا. ويتولد لدى المرء انطباع بأن روح التعاون بدأت تعود إلى مؤتمر نزع السلاح. ولكن يؤسفنا أنه لم يتسن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي.

والتجارب النووية التي أجريت في أيار/مايو وحزيران/يونيه في جنوب آسيا تذكّرنا بأن خطر نشوب معركة فاصلة نووية لا يزال قائما. وإن الإغراء بالحصول على أسلحة ذرية كشكل من أشكال توكيد الذات على المستوى الوطني لا يزال قويا. وتدين البرازيل جميع التجارب النووية وتحث الدول التي تمتلك القدرة على حيازة الأسلحة النووية أن تنضم إلى معاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية. وبعد أن تخلّت البرازيل عن الخيار النووي فإنها تصر على بذل الجهود لحظر الأسلحة النووية. وكإجراء مؤقت فإننا نسعى أيضا إلى الحد من النطاق الجغرافي للخطر النووي عن طريق إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي هذه السنة، ستقدم مجموعة من البلدان المتماثلة في أفكارها، مشروع قرار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة. وسيستهدف مشروع القرار تعزيز التعاون بين المناطق الأربع الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبلندابا، وتشجيع المناطق الأخرى في العالم على أن تضم جهودها في نفس الاتجاه، والإعلان السياسي لقمة أوشوايا حوّل منطقة بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والدولتين المنتسبتين شيلي وبوليفيا إلى منطقة سلم خالية من أسلحة الدمار الشامل. والخطوة الأخرى في هذا الاتجاه هي انعقاد الاجتماع الخامس لمنطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي في بوينس آيرس في هذا الشهر. والدول الـ ٢٤ في المنطقة لا تزال تتمسك بهدفها المتمثل في جعل هذه المنطقة منطقة خالية من الأسلحة النووية.

في تموز/يوليه الماضي تشرفت البرازيل بزيارة الأمين العام السيد كوفي عنان. وقد دعاه الرئيس كاردوسو إلى احتفال التوقيع على الصكوك التي بموجبها انضمت البرازيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكرمز على أهمية الحدث سُلّم صك التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الأمين العام. والبرازيل واحد من بين ٤٤ بلدا مصادقتها على المعاهدة لازمة لدخولها حيز النفاذ، وهي مدرجة في المرفق الثاني للمعاهدة. ولم تصادق سوى تسعة بلدان مدرجة في ذلك المرفق على المعاهدة.

وبتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر أودع وزير الخارجية لامبريا صك الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار في واشنطن، وفعل سفير البرازيل لدى الحكومة الروسية وسفير البرازيل لدى بلاط سانت جيمس نفس الشيء في موسكو ولندن. وبالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار تسهم البرازيل في تعزيز نظام عدم الانتشار وتؤكد من جديد أهليتها لحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تتخلى عن استحداث وامتلاك الأسلحة النووية.

وفي الرسالة التي وجّهها الرئيس كاردوسو في العام الماضي إلى الكونغرس، أشار إلى أن البرازيل تعرف أن "معاهدة عدم الانتشار لا تمثل بذاتها حلا نهائيا لمشكلة الأسلحة النووية". لقد وضعت الاتفاقية في الستينات كحل مؤقت لمشكلة الانتشار النووي الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى زيادة عدد البلدان المتسلحة بالأسلحة النووية ومضاعفة مخاطر المواجهة النووية. وفي الاحتفال بإيداع صك الانضمام قال الوزير لامبريا:

> "إن البرازيل ترفض بشدة فكرة أن الأسلحة النووية يمكن أن تحقق الأمن لأي دولة. وعلى النقيض من ذلك لا تؤدي هذه الأسلحة إلا إلى خلق التوتر وعدم الاستقرار، وتشكل عقبة كبيرة في سبيل السلم والأمن الدوليين. وقرارنا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبع أساسا من تصميمنا على الاضطلاع بدور أكبر في ميدان السلم والأمن الدوليين. وكعضو في معاهدة عدم الانتشار، سنعمل بنشاط وحسم كبيرين حتى نضمن رفع القيود عن الأنشطة النووية السلمية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وعن التعاون الدولي في هذا الميدان، وحتى نساعد في القضاء على خطر الأسلحة النووية".

عندما أقر المجلس الوطني في البرازيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار فوض الحكومة أن تسعى إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وتجسد هذا المفهوم في المرسوم التشريعي الذي أقر المعاهدة. والممثلون البرازيليون لديهم تعليمات بالاشتراك في الأنشطة المتصلة بالعضوية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبصفة خاصة في المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠ والأعمال التحضيرية له.

والإعلان المشترك (A/53/138) المؤرخ في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ الذي وقّعه وزراء خارجية آيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، طالب بجدول أعمال جديد في مجال نزع السلاح النووي. إنه يشير إلى عالم خال من الأسلحة النووية ويؤكد من جديد الاعتقاد بأن الحد من انتشار

الأسلحة النووية لا يكفي. ومعاهدة عدم الانتشار لا يمكن أن تفي بأهدافها على النحو الوارد في المادة السادسة إلا إذا زالت جميع الأسلحة النووية الموجودة حاليا.

والفتوى الواضحة لمحكمة العدل الدولية أنكرت مشروعية التسلح الذري وذكرت أن هناك التزاما قائما بحُسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجوانبه كافة تحت رقابة دولية صارمة وفعالة والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة. ونفهم من تلك الفتوى أن المماطلة التي تجاوزت الحدود في بدء المناقشة حول القضاء على الأسلحة النووية لن تنجح.

إن البرازيل تدافع عن سيادة القانون الدولي، وعن المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة التي تتكلم عن المساواة في السيادة بين جميع الدول، وعن الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وينبغي أن تحظر جميع أسلحة التدمير الشامل. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى اعتماد اتفاق قبل نهاية هذا القرن يضمن القضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل في مدة زمنية محددة.

وإذ نشدد اليوم على مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح فإننا لا نقصد التقليل من أهمية اللجنة الأولى في مناقشة المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والجوانب المتصلة بها. وفي وقت ما من اجتماعاتنا المقبلة علينا أن ننتقل إلى الأسباب الجذرية للصراعات التي تنشب في نهاية القرن العشرين. ومن المؤكد أن التمييز العرقي والفقر من بين هذه الأسباب، وقد أشير إليهما في مجلس الأمن والجمعية العامة على السواء، في المناقشات التي دارت بشأن تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز التنمية المستدامة فيها. وكما ذكر وفدي في تلك المناقشة، يجب أن نستنبط الوسائل لإشراك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في كفاحنا ضد أسباب النزاع. فلنستعد لتجديد كفاحنا ضد الكراهية التي تقوم على أساس العرق ولأن نعزز بجدية القضاء على الفقر ونحن نستعد لاستقبال الألفية الجديدة.

السيد بعلي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي، يسعدني أن أهنئكم تهنئة حارة بمناسبة انتخابكم المستحق لرئاسة اللجنة الأولى. وأتوجه بالتهنئة أيضا لأعضاء المكتب. كما أهنئ سلفكم، زميلنا ممثل بوتسوانا، على العمل الممتاز المنجز خلال الدورة الماضية.

أود أيضا أن أهنئ السيد جايانثا دانابالا على النتائج التي حققها منذ تعيينه رئيسا لإدارة شؤون نزع السلاح وأن أؤكد له دعم وتعاون وفدي الكاملين.

يبدأ عمل الدورة الراهنة في ظل ظروف خاصة. فقبل زمن قصير بدأنا نرحب بمناخ الانفراج الذي ظهر بانتهاء الحرب الباردة وسمح لنا بإحراز تقدم هام، خاصة فيما يتعلق بالتمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٩٩٥ وتوقيع عدد كبير من البلدان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالإضافة إلى إبرام اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي دخلت حيز النفاذ بالفعل. غير أن الأحداث الأخيرة في جنوب آسيا ذكرتنا بأنه فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي، لا يزال العمل الذي يجب إنجازه كبيرا إذا أردنا أن نحقق هدف نزع السلاح العام الكامل الذي وضعه المجتمع الدولي في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وبالإضافة إلى ذلك، تساعد تلك الأحداث على ترسيخ فهمنا بأن نظام عدم الانتشار لا يزال يعاني من أوجه قصور خطيرة ينبغي إصلاحها إذا أردنا أن نضمن أن حالات مماثلة لما جرى في جنوب آسيا لن تعرض للخطر أسس الصرح الهش لعدم الانتشار. وفي هذا الصدد أود أن أشاطر اللجنة بعض التأملات.

أولا، الحجة القائلة إن نزع السلاح النووي ينحصر في نطاق المفاوضات الثنائية، وإن المفاوضات المتعددة الأطراف أقل أهمية، ثبت أنها حجة قاصرة. فقد أكدت الأحداث الأخيرة أن الإطار الوحيد الذي يمكن أن نتناول فيه مشاكل نزع السلاح النووي وبالتالي توفير جميع الضمانات للشفافية والعالمية والمصداقية مع الاستجابة في نفس الوقت لتوقعات المجتمع الدولي في مجموعه، هو الإطار الذي توفره المفاوضات المتعددة الأطراف.

وثانيا، هذا أصدق في وقت يتسع فيه نطاق العولمة بحيث تغطي جميع الأنشطة البشرية، وعندما يواجه المجتمع الدولي تحديات عالمية على عدة جبهات، تتصدرها جبهة الأمن، الذي لا يمكن أن يكون إلا أمنا جماعيا، أكثر مما كان في أي وقت مضى. وإذا شئنا أن

نظل مواكبين للتطورات العالمية، فلن نستطيع أن نستمر في التفكير على نحو يتمتع فيه المركز بالسلام والأمن، بينما يكون محكوما على الضواحي بعدم الاستقرار وانعدام الأمن.

يضاف إلى ذلك - وهذه فكرتي الثالثة - أنه ينبغي أن يبذل كل جهد ممكن لإزالة أسباب التنافس بين الدول النووية ودول العتبة، ولكفالة أن تصبح السياسات القائمة على أساس التوازن في الرعب سياسات عفى عليها الزمن. فمثلا، ينبغي وضع حد لعمليات المحاكاة المختبرية، وينبغي أن نلتزم، كما تحثنا على ذلك محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦،

"بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات". (A/51/4، الفقرة ١٨٢)

وبالنسبة لنا - وهنا أصل إلى فكرتي الرابعة - لا يكون لعدم الانتشار معنى، ولا يمكن النهوض به، إلا أذا كفل النهوض بنزع السلاح النووي، في الوقت نفسه. ونظرا لأن هذين النظامين مرتبطان ارتباطا لا انفصام له، فمن المهم أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير لإثبات عزمها على احترام التزاماتها.

وفكرتي الخامسة تتعلق بدرجة الأولوية التي تعطى لنزع السلاح النووي. إننا واثقون بأن هذه الأولوية يجب أن تظل الأولوية المطلقة، وهو ما ظلت مجموعة الـ ٢٨ في جنيف تكرره باستمرار، وكما نوه بذلك مؤخرا مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز في دربان، كما أنه ينبغي أن يظل موضع اهتمام مستمر لمنظمتنا، خصوصا للهيئات المسؤولة عن نزع السلاح، في سبيل حمل البلدان المعنية على اتخاذ جميع التدابير الملموسة اللازمة، في إطار جدول زمني متفق عليه، لتفكيك جميع الأسلحة النووية.

وتتعلق فكرتي الأخيرة بمؤتمر نزع السلاح. إن هذا المؤتمر، بوصفه الهيئة المناسبة للتفاوض في النصوص المعيارية في شؤون نزع السلاح، لا يزال في رأينا الهيئة الوحيدة التي تستطيع إضفاء طابع عالمي على اتفاقات نزع السلاح، وبذلك يكفل الشروط اللازمة لاحترامها.

وتبعا لذلك كان من المنطقي، لهذه الأسباب جميعا، أن اقترحت الجزائر، في ٣٠ تموز/يوليه، إنشاء لجنة مخصصة لتلك الأسلحة، ولجنة مخصصة لحظر انتاج المواد الانشطارية لإنتاج الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي، لأنها مقتنعة بالحاجة إلى تخليص الأرض نهائيا من أسلحة الهول، وبوجوب إعطاء زخم جديد لهذه الهيئة الهامة.

وقد أسهمت تلك المبادرة في إيجاد مزيد من التفكير في هذا الموضوع، وأدت، مع مقترحات أخرى، إلى قيام مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة للمواد الانشطارية. ورغم أن هذا المقرر متواضع، بالقياس إلى المهمة المطلوب القيام بها، إلا أنه يتيح القيام بمفاوضات تستهدف حظر إنتاج المواد الانشطارية للاستعمال العسكري، ومن شأنها أن تيسر الشروع في مناقشات حول الجوانب الأخرى المرتبطة بنزع السلاح النووي.

ومن ضمن هذه الجوانب جانب يتعلق بمسألة إعطاء ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن بلدي، الذي يرحب بإنشاء آلية تفاوض، هذا العام، حول هذا الموضوع، يشعر أن الأحداث الدولية الأخيرة ينبغي أن تؤدي بنا إلى النظر جديا في هذه المسألة. وهذه مسألة ينبغي معالجتها بطريقة شاملة - أي عن طريق اتفاقية دولية يصوغها مؤتمر نزع السلاح، وتتضمن ضمانات صارمة وغير مشروطة.

وفي سبيل تعزيز نظام عدم الانتشار هذا، يجب على المجتمع الدولي أن يشجع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. إن الجزائر، وهي الدولة الأفريقية الثالثة التي صدقت، في ١١ شباط/فبراير الماضي، على معاهدة جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، المعروفة بإسم "معاهدة بلندابا" لا تزال تشعر بقلق عميق، لأن الشرق الأوسط قريب جدا من أفريقيا، وبسبب الأواصر الوثيقة بينهما، من جراء الافتقار إلى إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومما يزيد من شواغلنا جميعا أن جميع البلدان العربية أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بينما لا تزال إسرائيل ترفض الانضمام إليها، بل والأخطر من ذلك، أنها ترفض إخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بيد أن من الأمور التي تدعو إلى الارتياح ملاحظة بعض الإشارات الإيجابية في مجال نزع السلاح، مثل توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تغطي الآن أكثر من ١٠٠ بلد مرتبطة بالتزامات في سياق هذه المناطق؛ وقرار الهند وباكستان تطبيق واحترام وقف مؤقت طوعي على التجارب النووية، وأخيرا نيتهما التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا السياق، يرحب بلدي بانضمام البرازيل إلى المعاهدتين.

ومسألة الدعوة إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، التي أدرجت مرة أخرى في جدول أعمالنا، كانت موضوع دراسة متأنية على مدى عدة سنوات دون أن تسفر عن نتائج ملموسة، على الرغم مما تم في العام الماضي بتوافق الآراء من اعتماد قرار حول هذا الموضوع، مقدم من حركة عدم الانحياز. ونأمل أن نستطيع بالتسامي فوق المصالح الوطنية الضيقة، أن نقرر دعوة الدورة للانعقاد في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى للمجتمع الدولي أخيرا أن يجري تقييما موضوعيا لما تم إنجازه وما لم ينجز حتى الآن لتحقيق عالم أكثر أمنا للأجيال القادمة.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالنداء الذي وجهته حركة عدم الانحياز بمؤتمر قمتها في دربان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، لعقد مؤتمر دولي، يفضل أن يكون في ١٩٩٩، لمحاولة التوصل إلى اتفاق، قبل نهاية القرن الحالي على برنامج يطبق خطوة خطوة، للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، في إطار زمني محدد؛ وعلى حظر إنتاج تلك الأسلحة، أو حيازتها، أو استحداثها، أو تخزينها، أو نقلها، أو استعمالها، أو التهديد باستعمالها؛ وأخيرا على تدميرها.

ودينامية نزع السلاح لن يكون لها معنى إلا إذا شملت ما يمثل، بالنسبة لعدد متزايد من الدول، المسألة الحساسة وذات الأهمية الخاصة، أي مسألة انتشار الأسلحة التقليدية ونقلها غير المشروع، وهي مسألة تؤدي إلى تفاقم مظاهر جديدة من العنف عبر الحدود، مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وبينما بذلت جهود كبيرة في مجال نزع السلاح التقليدي، وهي جهود يحبذها بلدي، إلا أنها لم تكن منصبة إلا على البلدان المستوردة.

ومن خلال هذه الممارسة نشعر بالحاجة إلى دراسة تجارة الأسلحة غير المشروعة التي تلمس آثارها في كثير من أرجاء العالم. ومن ثم يجب ألا ينتابنا قلق كبير إزاء حالات تطبيق الوقف الاختياري ومدونات السلوك من قبل البلدان المنتجة بل يجب أن نلزم أنفسنا جميعا بالنظر في السبل والوسائل الكفيلة بوقف وحل جميع الشبكات المخبأة وغير الخاضعة للرقابة التي تزود المجرمين والمهربين والإرهابيين بأسلحتهم للقتل والتدمير.

ومن المهم في هذا السياق أن نشدد على الدول الملزمة ضميريا بضمان حماية وأمن المواطنين ينبغي ألا تعامل على قدم المساواة مع الجماعات الإجرامية التي تهدف إلى زعزعة استقرار الدول وتقويض قيم الديمقراطية وترهب السكان المدنيين.

والجزائر، التي لا تكرس سوى جزء يسير من ناتجها المحلي الإجمالي لشراء الأسلحة، تسلم بأن مسألة انتشار الأسلحة التقليدية ينبغي أن تحظى بقدر من اهتمام المجتمع الدولي يماثل اهتمامه بالأنواع الأخرى من الأسلحة. ونود في هذه المناسبة أن نعيد تأكيد استعدادنا للنظر في أي مبادرة أو عمل بناء يحقق هذه الغاية. ولذا نشير إلى اهتمامنا باقتراح الأمين العام تخفيض الانفاق على الأسلحة والذخائر إلى نسبة ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما نرحب باقتراحه تجميع البيانات التي تغذي معظم الأعمال الإجرامية والإرهابية وبحثها ونشرها. ونرى أن هذه المهمة ينبغي أن تضطلع بها إدارة شؤون نزع السلاح.

وفي سياق نزع الأسلحة التقليدية فإن قرب بدء نفاذ اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، بعد تصديق الدول الأربعين عليها، يجب ألا ينسينا أن أمامنا الكثير الذي يتعين عمله، دون تقويض لما سبق إنجازه في مؤتمر نزع السلاح، وهو ما يوجب في نظرنا أن نسعى دون مزيد من الإبطاء إلى إعداد صك متفاوض عليه تنضم إليه معظم البلدان المنتجة للألغام.

وينبغي أن يسمح للجنة المخصصة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي باتت ولايتها التفاوضية جاهزة تقريبا للاعتماد، بأن تنظر في مسألة الألغام التي لا تزال تصيب سكان بلدان كثيرة، من بينها بلدي. ومن المهم في

هذا الصدد، التشديد على المسؤولية غير القابلة للتقليص الواقعة على الدول الاستعمارية عن الأضرار التي سببتها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فمن واجب هذه الدول أن تشارك في إزالة الألغام من المناطق الخطرة، بتقديمها كل المعلومات اللازمة.

إن عمل اللجنة الأولى يأتي هذا العام في الوقت الذي تهز فيه المسائل الناشئة عن العولمة ثقتنا وتربك أفكارنا. وإذا كان هناك يقين واحد لا يمكن مع هذا أن تزعزعه التقلبات الحالية والمستقبلية، فهو ضرورة التحرك نحو نزع السلاح العام الكامل، الذي لا يمكن بغيره ضمان الأمن للجميع، وضرورة توفير المزيد من الاستقرار لجميع شعوب العالم. ولعل أعمال اللجنة الأولى تسهم في تحقيق تلك الأهداف.

السيد إفندي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدا بتقديم تهنئة وفدي لكم بانتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى. كذلك نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لممثل بوتسوانا لتوجيهاته الممتازة في دورتنا السابقة.

من بين التناقضات الهائلة في زماننا أننا في أواخر هذا القرن - في الفترة الزمنية الأشد درامية من فترات التاريخ، التي أثرت الحياة البشرية بإنجازات غير عادية في مجال تطوير القيم الإنسانية وتطوير العلم والتكنولوجيا - نشهد التطبيقات الغزيرة للعلم والتكنولوجيا لإحداث زيادة كبيرة في قدرة البشر على القتل والتدمير على نطاق لا مثيل له، بدلا من إعدادهم للتصدي بفعالية لمشكلة الفقر المزمنة. وعلى هذا فإننا فشلنا في إنهاء حالة العيش في براثن ظاهرة مخيفة لم يسبق لها مثيل: ففي ذروة هيكل السلطة العالمية توجد أسلحة نووية تكفي لتدمير الحياة تماما على سطح الأرض. وفي المستوى المتوسط في كوكبة السلطة العالمية توجد كميات لا حصر لها من الأسلحة التقليدية أودت في عشرات الصراعات بأرواح أعداد لا تحصى من البشر وأحدثت خرابا ماديا هائلا.

ومن المتناقضات على مستوى آخر أنه يوجد حرمان لا يمكن وصفه في أرجاء شاسعة من العالم يعيش سكانها في فقر مدقع، إما من حيث الموارد المتاحة وإما من حيث الأموال والأدوات التي تنفق على الأسلحة. ومع أن لدينا أفكارا كثيرا وخططا وبرامج عمل لتلبية الاحتياجات الأساسية لمجموع البشر فتلك الاعتبارات الإنسانية أصبحت لسبب أو لآخر تحتل المرتبة الثانية بعد الإنفاق على الحروب والصراعات.

صحيح أن انتهاء الحرب الباردة قلل إلى حد ما الأخطار المتمثلة في الأسلحة النووية والتهديد بحرب نووية. ويمكن أن نعتمد في ذلك على التطورات الإيجابية الكثيرة التي حدثت في هذا المجال الحاسم. والأمل معقود على أن تؤدي الرغبة المعلنة في البدء بمعاهدة ستارت الثالثة إلى مواصلة إجراء تخفيضات هامة في الأسلحة النووية. ومما يبعث على الارتياح أيضا ملاحظة أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أرجاء العالم تغطي مساحة شاسعة من الكتلة الأرضية وشعوبها، أصبح اتجاها لا رجعة فيه نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفضلا عن هذا، ثمة بشائر مطمئنة أيضا ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام المقبل، بعد أن حصلت على التصديق اللازم من الموقعين عليها.

ومع هذا يبقى الضمان النهائي لمنع المحرقة النووية القضاء على الأسلحة النووية. ومن ثم ينبغي ألا ينظر إلى هذه التطورات الإيجابية على أنها تقلل من الحاجة إلى نزع السلاح النووي. فثمة بوادر مقلقة على عودة انتشار الأسلحة النووية. وبعد التقدم المطرد منذ المعاهدة التي أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى توقفت عملية تخفيض وإزالة الأسلحة النووية في الأزمنة الأخيرة. وبدلا من إجراء المزيد من التخفيضات الجذرية أصبح البعض يعزز مخزونه ويدعم بنية أسلحته الأساسية. ويحتفظ الآن بتصميمات حديثة؛ بل ويجري تحسينها لتصبح الترسانات أكثر تطورا، ولا يزال التركيز ينصب على إيجاد تبريرات جديدة لمواصلة حيازة الأسلحة النووية، بدلا من التخلي عنها. وفي غضون ذلك أجريت تجارب نووية جديدة.

والإنكار والتمييز واضحان أيضا في مناقشة مسألة فرض حظر على المواد الانشطارية. ومن التناقضات أن نلاحظ أن البعض إلى جانب إعرابهم عن الاستعداد لإنهاء إنتاج هذه المواد، يعارضون في الوقت نفسه القضاء على المخزونات الموجودة. فلا معنى لاستمرار

إنتاج مود متاحة الآن بكميات كبيرة، أو إذا كان الحظر لا ينطبق إلا على الإنتاج في المستقبل أو إذا لم توضع حدود لاستخدام المواد المنتجة من قبل. فمن شأن نهج كهذا أن يبقي الأوضاع على ما هي عليه ولا يسهم في تعزيز نظام عدم الانتشار أو تعزيز نزع السلاح.

ومن الجلي الآن، بعد انقضاء ثلاث سنوات على التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبعد الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في المعاهدة، لم تقدنا المعاهدة إلى نظام أكثر مصداقية لعدم الانتشار. والواقع أن الفشل في إجراء أي مناقشة هامة أو موضوعية بشأن نزع السلاح النووي يوضح بجلاء أن التمديد إلى أجل غير مسمى كان هدفا في حد ذاته وليس وسيلة لتنفيذ ما اتفق عليه. وتبددت ثقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الالتزام المغلظ من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتنفيذ الكامل للمعاهدة. كما أن رفض الاقتراح بأن يتبع نهج تدريجي للقضاء على الترسانات النووية في ظل رعاية متعددة الأطراف، يتعارض مع الالتزام المقطوع بمبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، الذي اعتمد في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥. ولذلك سيكون مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٠ حدثا ذا أهمية بالغة للمجتمع الدولي وينبغي ألا يتقلص ليصبح "مهمة معتادة".

لقد انقضت ١٠ سنوات الآن منذ انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح، وانصرم أكثر من ٥ سنوات منذ دخول آخر معاهدة لتخفيض الأسلحة النووية حيز النفاذ. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح في وضع حرج لعدم إحرازه أي تقدم بشأن القضايا النووية والقضايا الأخرى ذات الصلة. وفي الوقت ذاته، لا تزال مجموعة لا حصر لها من المسائل التي لم تحسم بعد تشكل قلقا يفوق ما عداه، وتستدعي إعادة تقييم خطتنا لنزع السلاح، وصوغ استراتيجيات ونهج جديدة. وهناك أيضا حاجة حتمية إلى الاستمرار في الاعتماد على الاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل، وبذل جهود متضافرة بشأن المسائل التي لم تحل، والتي ينبغي معالجتها في الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، حيث أنها تمثل تهديدا مستمرا للسلام والأمن الدوليين.

وبالنسبة لإندونيسيا وغيرها من بلدان عدم الانحياز تكتسي مسألة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة أهمية غير عادية. والموقف الذي تتخذه حركة عدم الانحياز يوفر إطارا واسعا وصالحا للتوصل إلى تفاهم مشترك حول كيفية المضي قدما بمهمة عقد هذه الدورة. وبمراعاة المحاولات المتفاوته التي يبذلها المجتمع الدولي للحد من التسلح في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ستعمل الدورة الاستثنائية الرابعة على تبسيط وتنسيق هذه الجهود، وستتيح الفرصة لتقييم الوضع العالمي الراهن، وكذلك تقييم القضايا الحيوية المتعلقة بتنفيذ أو عدم تنفيذ المقررات والقرارات والمعاهدات. وسيكون هذا التقييم مفيدا ومثقفا، حيث أنه سيمكن من استخلاص استنتاجات قيمة من منجزات وإخفاقات السنوات العشر الماضية، وسيكون فرصة للاعتراف بالجوانب السلبية والنكسات، ومن ثم إعطاء دفعة جديدة لجهودنا المتواصلة. وفي هذه الجهود ستوفر تقارير هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، فضلا عن حالة المفاوضات في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف مدخلات هامة.

وسوف تؤيد إندونيسيا أية خطة تتضمن المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية العامة للقضاء على الأسلحة النووية، مع الاعتراف بأهمية الحد من الأسلحة التقليدية. ونتوقع أيضا من الدورة الاستثنائية الرابعة أن تعلن دون لبس عن الحاجة إلى تعزيز وتقوية دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، واتخاذ تدابير عملية لزيادة فعالية الأجهزة الموجودة حاليا. والتقريران المقدمان من هيئة نزع السلاح في السنتين الماضيتين يتضمنان قائمة ببنود جدول أعمال للدورة الاستثنائية الرابعة تستحق منا النظر الجاد. وهذه الاقتراحات وغيرها، مجتمعة، إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة، من شأنها أن تزيد من احتمالات ظهور توافق في الآراء حول أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة وجدول أعمالها، ووضع خطة عمل استشرافية قد تؤدي إلى عقد تلك الدورة في المستقبل المنظور. وهكذا يصبح بإمكاننا أن نعزز قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

ختاما أقول إنه، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، يجب أن تحل النُهُج الجديدة محل النظريات القديمة والبالية. وينبغي مواصلة إعطاء الأولوية لإجراء تخفيضات جديدة أكثر تثبيتا للاستقرار، تستهدف

القضاء على الأسلحة النووية، ووقف حيازة أسلحة الدمار الشامل المتطورة، والحفاظ على مصداقية نظام عدم الانتشار، والتوصل إلى حظر شامل للمواد الانشطارية، وإبرام اتفاقية دولية لمناهضة استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. وفي هذه المساعي، لدينا ما يكفي من إرشاد: اقتراح بلدان عدم الانحياز الداعي إلى وضع برنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية، والمقدم في عام ١٩٩٦ (A/C.1/51/12، المرفق)؛ وتقرير لجنة كانبرا لعام ١٩٩٦؛ والإعلان المشترك (A/53/138، المرفق) الصادر في حزيران/يونيه الماضي عن وزراء خارجية ثماني دول تحت عنوان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة". وكلها تتضمن اقتراحات واقعية ممكنة التحقيق لضمان ألا يظل المجتمع الدولي تحت تهديد الاحتمال المفزع الذي تمثله حيازة هذه الأسلحة إلى مالا نهاية. ومما يكتسي نفس القدر من الأهمية أنها تدعو إلى وضع صكوك يتم التفاوض عليها على الصعيد المتعدد الأطراف، لضمان ألا تكون هناك رجعة في تخفيضات الأسلحة النووية، وأن نتحرك صوب إلغاء هذه الأسلحة إلغاء يمكن التحقق فيه دوليا.

السيد هاياشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود بداية ، وباسم الوفد الياباني، أن أزجي إليكم أحر التهانئ على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في دورتها الثالثة والخمسين. إن خبراتكم ومهاراتكم الدبلوماسية ومعرفتكم بقضايا نزع السلاح، وكلها صفات تجلت بأبلغ صورها في مؤتمر نزع السلاح بجنيف، ستساعدنا كثيرا في إجراء مناقشات مثمرة في هذه اللجنة. إن المهام المسندة إلينا تكتسب مغزى خاصا هذه العام، وأود أن أطمئنكم على كامل تأييد وفد بلدي لكم وتعاونه معكم وأنتم تقودون أعمال هذه اللجنة إلى خاتمة ناجحة.

منذ انتهاء الحرب الباردة ما برح المجتمع الدولي يواجه المهمة العصيبة المتمثلة في إنشاء نظام عالمي جديد لصالح السلام والأمن الدوليين. ورغم أننا لم ننجح تماما في هذه المهمة، ينبغي أيضا ملاحظة أن جهودنا الجادة والنشطة أتت ببعض الثمار، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد. وإذا كان من الصحيح أن التفاوض على المعاهدات وإبرامها أمر له أهميته، فمن المهم بنفس القدر أن تكتسب هذه المعاهدات انضماما عالميا، وأن تنفذ بفعالية وبالكامل. ولا يجوز لنا أن نشعر بالرضا عما حققناه، أو أن نكتفي بأي شيء أقل من ذلك.

ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن مؤتمر نزع السلاح أعاد إنشاء اللجنة المخصصة لوضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، وأنشأ اللجنة المخصصة للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى. كما قام هذا العام بتعيين ستة منسقين خاصين وقد أجرى كل منهم مناقشات موضوعية وبناءة.

وبينما كانت هناك إنجازات حقيقية في ميدان نزع السلاح فقد صدمت الهند وباكستان العالم أجمع بإجرائهما تجارب نووية تتعارض تعارضا مباشرا مع المساعي الدولية تجاه نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد وصف رئيس وزراء اليابان، أوبوشي، هذه الأحداث، في بيانه الأخير أمام الجمعية العامة، بأنها تمثل تحديا هائلا لنظام عدم الانتشار. وفي تشديده على الأهمية الحاسمة لتعزيز ذلك النظام، ذكر أن الأهداف الخمسة التالية تقتضي اهتماما عاجلا: أولا الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ثانيا، فرض ضوابط صارمة على تصدير المعدات والمواد والتكنولوجيات المتعلقة بالأسلحة والقذائف النووية، بغية ضمان عدم الانتشار؛ ثالثا، منع إجراء أي تجارب نووية أخرى، وذلك عن طريق الدعم العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب؛ رابعا، إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية مزيدا من التقدم في مجال نزع السلاح النووي؛ خامسا، الاختتام المبكر لمفاوضات تتعلق بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وترى اليابان أن التجارب النووية الأخيرة تتسم بخطورة بالغة لأنها شكلت تحديا لمعاهدة عدم الانتشار، ومن شأنها أن تقوض أساس المعاهدة ذاته. إننا نعتبر هذه المعاهدة الإطار الأساسي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار على النطاق العالمي. وإزاء هذه الخلفية نرى أن

التجارب النووية التي أجرتها مؤخرا الهند وباكستان، وكلتاهما ليست طرفا في المعاهدة، تشكل تحديا جريئا للمجتمع الدولي. إن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تلتزم من ناحية بالقضاء على الأسلحة النووية، من خلال نبذ الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لأي نية في استحداث أسلحة نووية، ومن ناحية أخرى، بقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض أسلحتها النووية والقضاء عليها نهائيا في آخر المطاف. وبعبارة أخرى أقول إن معاهدة عدم الانتشار ليست إطارا يُسمح بمقتضاه للدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تمتلك إلى ما لا نهاية هذه الأسلحة التي يُحظر على بلدان أخرى حيازتها. وقد أيد هذه الفكرة ما لا يقل عن ١٨٧ دولة، الأمر الذي أدى إلى اكتساب المعاهدة عددا من الدول الأطراف أكبر مما اكتسبته أي معاهدة أخرى في العالم.

بعد أن قلت ذلك، لا تؤيد اليابان، بأي حال من الأحوال، الرأي القائل إننا ينبغي أن نقبل التجارب كأمر واقع وأن نتصرف وفقا لذلك. بل إن اليابان تولي أهمية كبيرة لقرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨)، الذي اعتمد بعد التجارب. وترحّب حكومة اليابان أيضا بالرسالة القوية والقاطعة التي وجهها المجتمع الدولي من خلال بيانات الدول الخمس ومجموعة البلدان الثمانية.

أود الآن أن أشرح المبادرات التي اتخذتها حكومتي لتعزيز عدم الانتشار ودعم نزع السلاح النووي.

أولا، عقب التجارب النووية مباشرة، اقترح السيد أوبوشي، وزير الخارجية آنذاك ورئيس الوزراء الحالي، إنشاء محفل دولي على أساس عاجل للنظر في التدابير التي يمكن اتخاذها لحمل الهند وباكستان على التخلي عن برنامجيهما للأسلحة النووية ودراسة السبل والوسائل المناسبة لتعزيز نظام عدم الانتشار العالمي ودعم نزع السلاح النووي. وبعد ذلك، أطلق على المحفل اسم محفل طوكيو المعني بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وعقدت الدورة الأولى في آب/أغسطس، بمشاركة عدد من الخبراء البارزين، الحكوميين والأكاديميين، من جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يقدم المحفل تقريرا يتضمن توصيات محددة وبنّاءة سوف تكون بمثابة مبادئ توجيهية لجهود عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين المقبلة.

ثانيا، ستقدم حكومة اليابان مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي في هذه الدورة للجنة الأولى. وقدمت حكومة اليابان، لأول مرة، في عام ١٩٩٤، مشروع قرار بشأن القضاء النهائي على الأسلحة النووية للحصول من أغلبية الدول الأعضاء على تأكيد واضح بالتزامها بعدم انتشار الأسلحة النووية، ولتهيئة الظروف المؤاتية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في السنة التالية. وقد عبرت "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النووين"، المعتمدة في ذلك المؤتمر في عام ١٩٩٥، عن هذه الفكرة وأشارت صراحة إلى الأهداف النهائية المتعلقة "بالإزالة التامة للأسلحة النووية" (الوثيقة NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المقرر ٢، الفقرة الرابعة من الديباجة) باعتبارها هدفا مشتركا للمجتمع الدولي. ومنذ ذلك الوقت اعتمدت القرارات المتتالية المقدمة كل سنة، بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، وكانت بينها في العام الماضي، جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وانطلاقا من هذه الإنجازات، تعتزم حكومة اليابان تقديم مشروع قرار جديد في العام الحالي، بغية الحصول على التزام عالمي بالهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من أن هذا الهدف يحظى بمشاركة واسعة النطاق، هناك تباين في الآراء حول طرق ووسائل تحقيقه. وقد دأبت حكومة اليابان على المناداة بنهج خطوة خطوة في اتخاذ تدابير محددة وواقعية لتحقيق نزع السلاح النووي. ومن هذا المنظور يجب أن تكون الخطوة التالية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، على النحو المتوخى في "مبادئ وأهداف" عام ١٩٩٥.

وترحب اليابان بالقرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة معنية بهذه المسألة. وبالرغم من عدم تمكن اللجنة المخصصة من بدء المفاوضات في العام الحالي، يجب أن يعيد مؤتمر نزع السلاح إنشاء اللجنة في مطلع دورة السنة القادمة حتى يتسنى بدء المفاوضات الموضوعية في أقرب وقت ممكن.

وبينما لا يزال نطاق وهيكل معاهدة المواد الانشطارية موضع تفاوض، فإن اليابان واثقة من أن حظر

إنتاج المواد الانشطارية سوف يكون بمثابة إجراء هام بالنسبة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على السواء.

ومن بين المسائل المختلفة التي يلزم تناولها أثناء التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، ستكون كيفية معالجة المخزونات من أكثر المسائل إثارة للخلاف، وتؤمن اليابان بأن مشكلة مخزونات المواد الانشطارية مشكلة بالغة الأهمية تصعب تنحيتها جانبا، وستتطلب مداولات مكثفة حول أنسب الطرق لمعالجتها.

بالإضافة إلى مسألة المخزونات، قد تكون هناك بعض القضايا التقنية التي لم يتم التوصل إلى حل بشأنها بعد. وفي هذا الصدد، نظمت حكومة اليابان حلقة دراسية حول "الجوانب التقنية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية"، عقد في شهر أيار/مايو الماضي في جنيف. ونرحّب بتقديم مبادرات من بلدان أخرى لنفس الغرض. وسوف تواصل حكومة اليابان مساهمتها البناءة في المفاوضات حول هذه المسألة، نظرا لاتساع نطاق درايتها وخبرتها في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

إن إبرام معاهدة للمواد الانشطارية سيمثل بلا شك الخطوة المتعددة الأطراف التالية، ولكنه لن يكون بالتأكيد، الخطوة الأخيرة. وحيث أن فكرة فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية استغرق تطورها عدة عقود إلى أن وصلت إلى النقطة التي بدأت فيها المفاوضات الفعلية، فإننا نعتقد أن المداولات بشأن الخطوة أو الخطوات المحتملة لمتابعة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ليس سابقا لأوانه. وعلى ضوء هذا، ينبغي ملاحظة أن مؤتمر نزع السلاح أجرى مناقشات جادة حول كيفية التعامل مع القضايا المتصلة بنزع السلاح النووي، من خلال مشاورات رئاسية. وتقدر حكومة اليابان، أيما تقدير، الجهود التي بذلها الرؤساء المتعاقبون لمؤتمر نزع السلاح في هذا الصدد، وتأمل أن تسفر هذه المشاورات، قريبا، عن آلية ملائمة وفعالة لمناقشة تدابير إضافية متعددة الأطراف لتعزيز نزع السلاح النووي.

إن نزع السلاح النووي مسؤولية يجب أن يشارك فيها المجتمع الدولي بأكمله. ومن جهة أخرى، لا سبيل إلى إنكار أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل المسؤولية الرئيسية، وفي هذا السياق تشكل تدابير الحد من الأسلحة النووية من جانب أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، أهم التدابير. وتقدر اليابان ما أنجزته هاتان الدولتان حتى الآن وتطالب ببدء نفاذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (الجولة الثانية)، وبدء المفاوضات حول معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (الجولة الثالثة)، في أقرب وقت ممكن.

ومن الملاحظ أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخذت مؤخرا عدة تدابير لنزع السلاح النووي. ومبادرة استعراض الدفاع الاستراتيجي من جانب المملكة المتحدة مثال على ذلك. إن أي إجراء انفرادي تتخذه الدول الحائزة للأسلحة النووية لتخفيض ترساناتها النووية سيكون موضع ترحيب، فهي يهيئ بيئة تؤدي إلى قيام الآخرين بمزيد من تدابير نزع السلاح النووي.

ومن التدابير الأخرى الجديرة بالذكر الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي حول إدارة العرض الزائد من البلوتونيوم والتخلّص منه. ومن المؤكد أن هذا القرار خطوة في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك، كان التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي في السنوات الأخيرة يسير بخطى بطيئة ولم يرق إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي. ونأمل صادقين أن يتم تعجيل وتكثيف جهود نزع السلاح النووي.

ونظرا لأن نزع السلاح النووي مسألة تؤثر في العالم كله، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لها حق مشروع في أن تحاط علما بالتقدم المحرز وبالجهود المبذولة في هذا المجال. وترحّب اليابان بالجهود التي بذلتها الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذا الغرض في الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، وتواصل التشديد على أهمية هذه الجهود.

أود الآن أن أنتقل إلى عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. إن اعتقادنا الراسخ الذي نتمسك به منذ زمن

بعيد، هو أن معاهدة عدم الانتشار كانت وستظل حجر الزاوية في نزع السلاح النووي. إن عالمية المعاهدة وتنفيذها الكامل عاملان أساسيان لتوطيد نظام معاهدة عدم الانتشار. وقد اتخذت خطوة هامة صوب العالمية بانضمام البرازيل إلى المعاهدة، فزاد بذلك عدد الدول الأطراف فيها إلى ١٨٧ دولة.

وفيما يتعلق بضمان التنفيذ الكامل، من الواجب أن ننتفع من العملية المدعّمة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، التي اتفق عليها بوصفها جزءا من قرار تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى. وكان مما يدعو إلى الإحباط أن اللجنة التحضيرية لم تتمكن في دورتها الثانية من اعتماد تقرير عن القضايا المضمونية. والوضع الحالي لتنفيذ المعاهدة لا يرقى على الإطلاق. إلى مستوى التوقعات المعرب عنها في عام ١٩٩٥.

والمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠ يكتسي أهمية حيوية لأنه يتيح أول فرصة لتقييم تنفيذ المعاهدة بعد اتخاذ القرار بتمديدها لأجل غير مسمى. ولكي نحقق هدف معاهدة عدم الانتشار، يجب أن نستوعب تجارب الماضي وأن نتمتع برؤية مستقبلية. ولما كان المؤتمر الاستعراضي القادم سيعقد على عتبة الألفية الجديدة، فإنني أود أن اقترح أنه سيكون من المناسب بصفة خاصة لمؤتمر عام ٢٠٠٠ أن نبشر برؤية واضحة لتطلعاتنا إلى عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين في القرن الحادي والعشرين.

أود أن أعلق بإيجاز على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأبدأ بأن أحيط بالعلم البيانين اللذين أدلى بهما رئيس وزراء باكستان ورئيس وزراء الهند أمام الجمعية العامة بشأن هذه القضية. إنني أعتبر هذين البيانين خطوة إيجابية إلى الأمام، بالرغم من أن بعض الغموض يعتريهما. وحكومة اليابان، التي تأمل أن تترجم هذه الكلمات إلى أفعال ملموسة، تدعو الهند وباكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل، وتدعو الدول الأخرى التي لم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك، لكي يتسنى دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وإذا حدث للأسف أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد ثلاث سنوات من فتح باب التوقيع عليها، فسيتوجب عقد مؤتمر في عام ١٩٩٩ للتشجيع على تحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن.

وأود بعد ذلك أن أنقل انتباهي إلى الأسلحة التقليدية. إن الأسلحة التقليدية هي الأسلحة التي تستخدم بالفعل في عدد من الصراعات الإقليمية، فتشوه الآلاف وتفتك بآلاف أخرى كل عام. وتعتقد اليابان أن فرض حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد أمر يحظى بالأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وترحب ترحيبا خالصا بسريان كل من اتفاقية أوتاوا والبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة. وقد سبق لليابان أن أبرمت البروتوكول، وأودعنا صك قبول اتفاقية أوتاوا في ٣٠ أيلول/ سبتمبر من هذا العام. وتدعو حكومة اليابان كل البلدان التي لم تستكمل إجراءات الانضمام إلى هذين الصكين الدوليين بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

إن فرض حظر تام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد وفقا لاتفاقية أوتاوا يجب أن يكون هدفنا. ولكن يصح القول أيضا إن عددا كبيرا من البلدان يجد أن من الصعب عليه في الوقت الحالي أن يقبل حظرا كاملا. وإزاء هذه الخلفية، ترى حكومة اليابان أن عقد معاهدة تحظر نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد سيكون تدبيرا واقعيا وهاما، وبالتالي فهي تؤيد مشروع المنسق الخاص للألغام الأرضية المضادة للأفراد في مؤتمر نزع السلاح بتكليف لجنة مخصصة بأن تتفاوض على عقد هذه المعاهدة. وتأمل حكومة اليابان أن يجري التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع ولاية اللجنة المخصصة هذه في العام القادم وتتطلع قُدما إلى بدء هذه المفاوضات في وقت قريب.

ويزداد وعي المجتمع الدولي بالخسائر الفادحة في الأرواح التي تتسبب فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في صراعات محلية وإقليمية عديدة في مختلف أنحاء العالم. وحكومة اليابان، التي أدركت ضخامة هذه المشكلة قبل سنوات، اقترحت إنشاء فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، وتشعر بالامتنان للاهتمام المتزايد بعلاج هذه القضية. واستضافت حكومة اليابان من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام حلقة عمل عن الأسلحة الصغيرة، دعت إليها أعضاء مجموعة المتابعة في فريق الخبراء الحكوميين

المعني بالأسلحة الصغيرة بغية مساعدتهم في عملهم الهام. وترحب اليابان كذلك باقتراح سويسرا بأن تستضيف عام ٢٠٠٠ مؤتمرا دوليا معنيا بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه.

رغم أن القواعد الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل متفق عليها، لا يوجد إطار قانوني لخفض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو لمنع تراكمها ونقلها بشكل مفرط مزعزع للاستقرار. وقد آن الأوان للعالم كله أن يضافر جهوده لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة وللتحرك صوب إقرار عرف دولي يمكن الاقتداء به. وترى حكومة اليابان أن هذا العرف يجب أن يتضمن جانبي الخفض والمنع على السواء بناء على تقرير عام ١٩٩٧ لفريق الأسلحة الصغيرة.

وزيادة الشفافية في التسليح مهمة هامة أخرى لخفض التوترات. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يسهم إسهاما كبيرا في بناء الثقة بين الدول بتعزيز الشفافية. ولئن كان ٩٠ بلدا تقريبا، بما فيها البلدان المصدرة الرئيسية، تشارك في هذا النظام كل عام، فإن ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا يزال يتجنب هذا الجهد الدولي. وحكومة اليابان تدعو جميع الأعضاء إلى المشاركة في هذا النظام. وتعتقد، في نفس الوقت، أن هذا النظام، بما فيه تصنيف الأسلحة، يمكن استعراضه وتحسينه بإدخال معلومات عن الممتلكات العسكرية على سبيل المثال.

اسمحوا لي أن أتطرق إلى فئة أخرى من أسلحة الدمار الشامل، هي الأسلحة البيولوجية. ترحب حكمة اليابان بالتقدم المطرد المحرز في المفاوضات حول بروتوكول اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. ونقدر كذلك الزخم السياسي الإضافي الذي اكتسبته هذه المفاوضات من الاجتماع الوزاري غير الرسمي الذي عقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وتعتقد اليابان أن "التحري بناء على تحد" يجب أن يكون حجر الزاوية في نظام التحقق. كذلك يجب التأكيد على كون تفهم الصناعات الوطنية ذات الصلة والتعاون معها أمرين أساسيين لضمان التطبيق السلس لنظام التحقق المنبثق عن اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وإزاء هذه الخلفية، وكما أكد ممثلنا في البيان الذي أدلى به في الاجتماع الوزاري، فإن اليابان على استعداد للمشاركة على نحو بنّاء في المفاوضات بغية اختتامها في تاريخ مبكر.

ولئن كان المجتمع الدولي يسعى جاهدا من أجل صيانة السلم والأمن وضمانهما، فإن من المؤسف أن أعمالا تناقض هذه الجهود الدولية اضطلع بها في آسيا. فقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا بإطلاق قذيفة، سواء كان ذلك محاولة لإطلاق تابع اصطناعي في الفلك أم لا، لم يتسبب في الانشغال العميق إزاء أمن شمال شرقي آسيا فحسب، بل وجدد أيضا انشغالنا إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل توصيلها.

قبل أن أختتم بياني أود أن أعرب عن تقديري لدور مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. لقد شارك المركز بنشاط في عدد من البرامج تعرف بعملية كاتماندو لنزع السلاح والاستقرار الإقليمي. ويعتزم المركز تنظيم مؤتمر للأمم المتحدة لنزع السلاح في ناغازاكي في الشهر القادم لإجراء مناقشات تركز على عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وأثق في أن هذه الأنشطة ستستمر وسيستمر دعمها.

وأود أن أؤكد مرة أخرى الاعتقاد الراسخ لحكومة اليابان بأنه لا يمكن تحقيق نزع السلاح إلا إذا اتخذت تدابير منتظمة وملموسة. ولئن كان ينبغي لنا أن نضع نصب أعيننا هدف نزع السلاح النبيل، فمما لا يقل أهمية عن ذلك أن نتوخى الواقعية. ويجب أن يكون ذلك مرشدا لنا في معالجتنا لقضية نزع السلاح، مع الوعي بموقفنا وهدفنا النهائي وما يجب أن تكون عليه الخطوة التالية. وأملي وطيد في أن تجري المناقشات البنّاءة والمثمرة على هذا المنوال في اللجنة الأولى هذا العام. وحكومة اليابان، بدورها، ستبذل قصارى جهدها للإسهام في تحقيق هدفنا المشترك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لمراقب سويسرا.

السيد هوفر (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، كما أود أن أؤكد لكم تعاون سويسرا القلبي معكم. ويشعر وفدي بسعادة خاصة إزاء توليكم منصبكم الرفيع. إن دوركم، شأنه شأن دور بلجيكا المشجع على اتخاذ نهج

عملي لنزع السلاح النووي، والتزامكم بالحظر التام للألغام المضادة للأفراد، لهما ضمان بأن هذه الدورة ستحقق نتائج مثمرة.

إن كشف حساب نزع السلاح وتحديد الأسلحة في الإثنى عشر شهرا الماضية يظهر حالة تتسم بالتناقض. فقد أحرز تقدم يتمثل في اعتماد تدابير عملية لنزع السلاح، خاصة فيما يتعلق بمسائل الشفافية والتحقق من القضاء على فئات معينة من الأسلحة، ولكن ذلك التقدم لا يعطي مبررا للشعور بالرضا عن الذات. ولذلك لا بد للجنة الأولى من أن تجري تقييما متعمقا لتلك التطورات حتى يمكنها أن تحدد الأولويات للسنة المقبلة، وأن تأخذ في الاعتبار بصفة خاصة الروح التي تنطوي عليها الالتزامات بنزع السلاح العام الكامل الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن بين التطورات الإيجابية التي جرت في مفاوضات نزع السلاح، أود أن أشير الى الجهود التي بذلها مؤتمر نزع السلاح بجنيف، الذي اكتشف من جديد، بعد فترة من الركود، وظيفته الأساسية، وأعني بها، التفاوض على المعاهدات المتعددة الأطراف. وقد أمكن التوصل الى هذه النتيجة عن طريق اعتماد برنامج عمل يؤكد على أهمية نزع السلاح النووي. كما أنشأ المؤتمر لجنة خاصة للإعداد لإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. ويشكل هذان القراران تقدما من الناحية السياسية وهو ما ترحب به سويسرا، حتى وإن كان لم يسفر حتى الآن عن تخفيض فعلي للأسلحة.

وسيتعين على مؤتمر نزع السلاح بعد افتتاح دورة عام ١٩٩٩ أن يواصل مفاوضاته بعزم وتصميم وأن يسعى الى إقرار نفس الاعلانات والقرارات العملية، إذا كان يبغي تحقيق أهدافه.

لا يزال توسيع عضوية المؤتمر موضوع الساعة. وفي الدورة الماضية عجز المؤتمر، للأسف، عن إقرار الحل الوسط الذي اقترحه المنسق الخاص. وسويسرا، التي ترحب بالجهود المبذولة لتحقيق العالمية المشروطة، ما زالت ترى أن خطة المنسق تشكل تقدما كبيرا، وتود أن تواصل رئاسة وأعضاء المؤتمر المشاورات قبل نهاية هذا العام حتى يمكن اتخاذ قرار بالترحيب بخمسة أعضاء جدد في أول جلسة في العام المقبل.

أما الفريق المخصص المكلف بالمفاوضات الرامية لتعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية فإنه لم يتقدم في عمله بالخطى التي توقعتها حكومتي. وتقوم سويسرا بدور نشط في أعمال الفريق لصالح إنشاء آلية فعالة لرصد حظر الأسلحة البيولوجية على المستوى العالمي. وتتوقع حكومتي تحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد في العام المقبل. أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أوضح أن سويسرا سترحب بهذه الآلية إذا استقرت المؤسسة التي سترصد الحظر المفروض على الأسلحة البيولوجية في جنيف، حيث يمكن لهذه الهيئة الجديدة أن تستفيد من التآلفات العديدة ومن بيئة العمل المصممة خصيصا لممارسة واجباتها الهامة.

وعلى الرغم من أن المخاطر المدمرة التي تنطوي عليها الأسلحة التي تكلمت عنها تتطلب درجة عالية من اليقظة من جانب المجتمع الدولي، إلا أن أكبر المآسي البشرية ترتبط اليوم باستعمال الأسلحة التقليدية. وأود في هذا الصدد أن أطرح مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويسعد حكومتي أن الاتفاقية المتعلقة بالحظر التام لتلك الألغام، اتفاقية أوتاوا، تقرر سريانها في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩. وقد لاحظت حكومتي أيضا، مع التقدير، استعداد موزامبيق لاستضافة أول مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية في مابوتو. وستدعم سويسرا هذا المؤتمر، ضمن أشياء أخرى، بتسهيل اشتراك وفود من البلدان النامية في المؤتمر.

ويعتبر سريان اتفاقية أوتاوا مجرد ركيزة أساسية واحدة على طريق طويل يؤدي الى القضاء التام على البلاء المتمثل في الألغام المضادة للأفراد. والواقع أن الفعالية التامة لهذه الاتفاقية تتوقف على التنسيق في تنفيذها على النطاق الدولي. ويتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدور أساسي في هذه العملية. ومن هذا المنطلق قررت الحكومة السويسرية إنشاء مركز دولي في جنيف لإزالة الألغام لأغراض إنسانية وسوف يجتمع المجلس الموسع لهذا المركز، الذي يضم ممثلين عن أكثر من ١٥ حكومة، لأول مرة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وأحد الركائز الأساسية لهذه المؤسسة هو إنشاء شبكة حاسوب متصلة بمراكز الأمم المتحدة لإزالة الألغام لإمداد وحدات الأمم المتحدة المتخصصة في جميع أنحاء العالم بالمعلومات اللازمة بغية التعجيل بتنفيذ برامج إزالة الألغام تنفيذا تاما. فضلا عن أن المؤتمر الثاني لمديري

مراكز الأمم المتحدة لإزالة الألغام سينظم في جنيف في شباط/فبراير القادم، وهو يجمع بين المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

إن تجريم الألغام المضادة للأفراد وإبطال مفعولها يجب ألا ينسيانا آثارها التدميرية. وتوجد اليوم ثغرات تتعلق بتخطيط المساعدة المقدمة للضحايا. ولهذا السبب أخذت السلطات السويسرية زمام المبادرة، بالاتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومع منظمة الصحة العالمية بصفة خاصة، لاستحداث مفهوم لمساعدة ضحايا الألغام يمكن إدماجه في السياسات الصحية للبلدان المعنية. والأمر يتعلق بتطويع تلك السياسات لكي تساعد على تخفيف المعاناة التي لا تحتمل لأولئك الضحايا في إطار الصحة العامة الأعرض. وترد هذه الأفكار في وثيقة معنونة "بيان بيرن - مساعدة ضحايا الألغام" وتناشد حكومتي البلدان المهتمة والمنظمات الدولية أن تنضم إليها في تنفيذ ذلك المشروع.

يشكل انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة مصدرا لقلق سلطاتنا أيضا. ولا تتوفر في هذا المجال البالغ التعقيد حلول مثل الحلول التي تم التوصل اليها في اتفاقية أوتاوا. ولذا يتعين علينا أن نبحث عن حلول جديدة بنفس التصميم. وترى سويسرا أنه ينبغي استحداث مفهوم متماسك يستند الى تخصصات متعددة حتى يمكن خفض الأسلحة الخفيفة ومنع تراكمها ونقلها، فضلا عن استعمالها على نحو غير مشروع.

وتدعم الحكومة السويسرية عدة مبادرات في هذا الشأن وتسعى جاهدة، بصفة خاصة، إلى تشجيع العمل داخل إطار الأمم المتحدة. كذلك يشارك بلدي في العملية التي بدأت في الاجتماع الحكومي الدولي الأول المعني بالأسلحة الصغيرة، الذي عقد في أوسلو في تموز/يوليه من هذه السنة، ثم أعقبه اجتماع نظمته كندا والنرويج في نيويورك. ويتابع بلدي أيضا باهتمام المؤتمر الدولي الذي يعقد هذه الأيام في بلجيكا بشأن أثر الأسلحة الصغيرة على التنمية المستدامة.

إن سويسرا بصدد إعداد مشروع من أجل نظام للشفافية الدولية يتضمن عدة التزامات، من بينها الالتزام بوضع علامات على الأسلحة الصغيرة والإعلان عن انتاجها ونقلها وتخزينها، بغية الاسهام في جهود مكافحة الاتجار غير المشروع بها. وينوي بلدي، إضافة إلى العملية التي بدأت في أوسلو، أن ينظم اجتماعا للمتابعة في العام المقبل يخصص لوضع علامات على الأسلحة الصغيرة ولنظام الشفافية.

ونظرا للطابع الملح للمشاكل التي تتسبب فيها الأسلحة الصغيرة ولحجم هذه المشاكل، ترى سويسرا أن من المفيد تنسيق مختلف المبادرات في هذا المجال. وهنا يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في هذا الشأن. والواقع أن حكومتي ستكون على استعداد لأن تستضيف في أقرب وقت ممكن في جنيف مؤتمرا معنيا بجميع أشكال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. إن هذا الاجتماع، الذي يرد ضمن التوصيات الصادرة عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، الذي يرأسه السفير متسوريو دونواكي ممثل اليابان، يمكن أن يؤدي إلى صياغة خطة عمل عامة ضد هذه الأسلحة.

إن الذخيرة التي تستخدم في الأسلحة الصغيرة ترتبط على نحو واضح بالمشاكل التي ذكرتها توا. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في اتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وفي العام الماضي نظمت سويسرا حلقة دراسية استعدادا لذلك المؤتمر. وبلدي يبذل جهودا في هذا الإطار وسيوجه الدعوة للدول الأطراف في الاتفاقية وأعضاء مؤتمر نزع السلاح لحضور حلقة دراسية للخبراء تعقد في العام المقبل في تون بشأن مسائل منهجية اختبار القذائف التسيارية.

وفي مجال نزع السلاح النووي، هناك تصور لتخفيض الترسانات عن طريق تخفيض عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية واستعراض البرامج النووية، مثلما يجري الآن في المملكة المتحدة. ومن ناحية أخرى لا نزال ننتظر، للأسف، تصديق الاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وتؤكد حكومة سويسرا مجددا أنها لا تزال مقتنعة بضرورة بذل كل جهد ممكن للقضاء العالمي على الأسلحة النووية. وبصفة خاصة، تعتقد سويسرا أن اتخاذ خطوات تجاه القضاء على الأسلحة النووية، مثل الخطوات المشار إليها في بيان وزراء خارجية البلدان الثمانية في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، سيفتح آفاقا جديدة أمام نزع السلاح.

إن الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تؤد إلى نتائج ملموسة، ونحن نعرب عن بالغ أسفنا لذلك. إن سويسرا، التي ترغب في أن يحظى الكفاح الدولي ضد الانتشار النووي بدينامية بغية زيادة فعاليته، تنتظر من الدورة المقبلة للجنة التحضيرية أن ترسي أسسا صلبة لتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي.

ومن الضروري بالنسبة للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تعطي مؤشرا سياسيا واضحا لا لبس فيه عن مبادئ المعاهدة، لا سيما للرد على الأحداث المقلقة التي وقعت في جنوب آسيا في شهر أيار/مايو. إن حكومة سويسرا أعربت عن أسفها البالغ إزاء قيام الهند وباكستان بإجراء تجارب نووية نعتقد أنها غير مبررة. وفي إطار أوسع نطاقا، ينبغي وضع حد لدوامة التوترات والمشاكل الإقليمية؛ إذ لا بد من تسويتها بالطرق السلمية. إن سويسرا، التي أحاطت علما مع الارتياح باستئناف الحوار بين الهند وباكستان الذي أعلن عن إجرائه في هذا الأسبوع، تشير إلى استعدادها لدعم هذه الاتصالات. ونحن نحيي جهود الأمين العام، السيد كوفي عنان، ونهنئه على دعمه لهذه العملية.

إن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان أكدت الدور الأساسي لمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مجال عدم الانتشار. وفي هذا الشأن، ستتابع سويسرا باهتمام الالتزامات التي أعلنتها الهند وباكستان عن طريق بيانيهما اللذين أدلتا بهما في الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وتتوجه سويسرا بنداء عاجل إلى هذين البلدين لينضما إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

في الختام، لا يسعني إلا أن أكرر الإعراب عن دعم سويسرا الثابت للدور الذي لا بديل له للأمم المتحدة في مجال الأمن الدولي. إن أنشطة الأمم المتحدة تعزز نزع السلاح وتحديد التسلح، وبلدي على استعداد لتوفير كل الدعم اللازم للمنظمة في تحقيق هذا الهدف.

السيد كامبل (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة. ونحن واثقون من أن اللجنة، بفضل قيادتكم وتوجيهكم القديرين، ستحقق بالتأكيد نتائج مثمرة وتطلعية. ونطمئنكم على أنكم ستحظون بكامل دعمنا.

لقد شهدت السنة الماضية عددا من التطورات التي تشكل تحديا لجدول أعمالنا لتحديد التسلح. والواقع أن بعض المعلقين يريدون منا أن نعتقد بأن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان في أيار/مايو من هذا العام غيرت معايير عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي تغييرا جوهريا، حيث أبعدتنا عن التعاون وتحديد التسلح ونزع السلاح لتقربنا من المواجهة وسباق التسلح وخطر اندلاع الحرب النووية. وعلاوة على التطوير في جنوب آسيا يشير هؤلاء المعلقون، دعما لحججهم، إلى قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران بزيادة تطوير القذائف التسيارية، وإلى التحديات التي يفرضها العراق على اتفاقات التفتيش والتحقق.

ولئن كانت أستراليا تستهجن هذه التطورات، وفي حين أنها لا تستهين بصعوبة المهمة التي تنتظرنا، فإنها لا تشاطر الآخرين هذه التصورات التشاؤمية. فنحن من ناحية لا نقلل بأي حال من الأحوال من شأن المنجزات الملموسة التي حدثت في العقود الأخيرة ـ التي أعطتها نهاية الحرب الباردة زخما متزايدا ـ والتي أدت إلى إبرام العديد من الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية للحد من التسلح. من ناحية أخرى، وفي حين أننا نعترف بالتوترات الموجودة بين مؤيدي عدم الانتشار ومؤيدي نزع السلاح فيما يتعلق بأيهما يحوز الأولوية، فإننا نؤمن بشدة بأننا أحرزنا تقدما ملحوظا على الجبهتين، ويمكننا أن نواصل إحراز المزيد من التقدم.

يجب أن تكون مهمتنا العمل بعزم نحو إيجاد حالة يجب فيها أن يكفل الحق في الدفاع عن النفس لجميع الدول، وهو حق منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، على أدنى مستوى ممكن من التسلح بالأسلحة التقليدية ودون اللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل. حيث أنه، مهما تكن جوانب عدم المساواة والنقائص في النظام الحالي، فإن البديل ـ وهو عالم يمكن فيه لكل دولة أن تدعي بحقها في تسليح نفسها بأي سلاح ترى أنه ضروري لأمنها الوطني ـ هو خيار ابتعد عنه المجتمع الدولي على نحو صائب في السنوات الخمسين أو أكثر الماضية.

إن أي دراسة للتقدم المحرز حتى الآن في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ستؤدي حتما إلى استنتاجين رئيسيين. الأول لا يحتاج إلى توضيح، ألا وهو أنه لا يزال يتعيَّن القيام بمزيد من العمل وهو كثير جدا. أما الثاني فلربما كان التغاضي عنه أسهل من غيره: فإزاء النكسات والتحديات الدورية، أن لمما له أهمية حيوية ومن المصالح الأمنية لجميع البلدان أن تواصل السير على طريق تحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ وألا نستهين بقيمة ما تحقق حتى الآن؛ وأن نواصل الحفاظ على التزام سياسي عريض القاعدة بالقواعد والمؤسسات التي رسخناها أو التي نستعد لبنائها.

وفي مجال أسلحة الدمار الشامل، لا شك في أن التطورات التي حصلت في جنوب آسيا في الأشهر الماضية شكلت تحديا لنظام عدم الانتشار وللصك الذي يعتبر صلبه، أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في المعاهدة سيكون حدثا هاما للغاية، وحدثا يتعين فيه معالجة الآثار الناجمة عن التجارب الهندية والباكستانية.

إن استراليا لا تؤيد التقديرات التي أفضت إلى تلك التجارب، ولا سيما الحجة الزائفة القائلة بأنه يمكن تبريرها بما يزعم من عدم إحراز تقدم على يد الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزاماتها وفقا للمادة السادسة. كما أننا لا نعتقد بأن التجارب على الأجهزة النووية كان التلبية الصحيحة لشواغل الهند وباكستان الأمنية، حقيقية كانت أو متصورة. والواقع، أننا نرى أن مستقبل الأمن القومي لكلا البلدين، ولجيرانهما في المنطقة الإقليمية وللمجتمع الدولي كلها أصيبت بنكسة كبيرة نتيجة لتلك التجارب. وعلى المجتمع الدولي الآن أن يدرس الاتجاه الذي سنسلكه من هنا بغية إحلال السلام والاستقرار المطلوبين في جنوب آسيا بطريقة تتيح لتلك البلدان في المنطقة ألا تشعر بأنها في حاجة إلى رادع نووي، فضلا عن إصلاح الضرر الذي لحق بالنظام الدولي لعدم الانتشار، وهو النظام الذي يؤيده جميع أعضاء الجمعية العامة تقريبا.

ومنذ التجارب التي أجريت في أيار/ مايو، أحرز بعض التقدم في هذا الاتجاه. واستراليا ترحب بالبيانين الأخيرين اللذين أدلت بهما الهند وباكستان في الجمعية العامة وأشارتا فيهما إلى أن كلا البلدين يتحركان صوب التقيد بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويثبت البيانان اللذان أدلا بهما رئيسا الوزراء، مرة أخرى، قيمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها معيارا للتصرف المقبول دوليا في مجال التجارب النووية، وتحث استراليا كلا البلدين على اتخاذ الخطوات اللازمة للتوقيع وللتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أسرع وقت ممكن ودون أي شروط. ومن شأن تصديق الهند وباكستان على المعاهدة أن يكون خطوة حاسمة على الطريق المفضية إلى إدخال المعاهدة حيِّز النفاذ، ونحن نحثهما بشدة على القيام بذلك دونما إبطاء.

أما بقيتنا - أي الـ ١٥٠ دولة ونيف التي وقَّعت حتى الآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - فلا حاجة بنا إلى انتظار تصديق الهند وباكستان عليها ودخولها حيِّز النفاذ فيما نعمل على المحافظة على قوة المعاهدة وزخمها. ومن الخطوات الأولى التي لا غنى عنها تشجيع أكبر عدد ممكن من التوقيعات والتصديقات، وتعزيز النسيج المؤسسي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومما له أهميته، بصورة خاصة، كفالة الوفاء بما نصت عليه المعاهدة وهو بدء العمل بنظام التحقق عند دخول المعاهدة حيز النفاذ، وذلك عن طريق تقديم الدعم القوي المتواصل، السياسي والمالي على حد سواء، لتطوير وتشغيل نظام الرصد الدولي، وهو لب نظام التحقق للمعاهدة.

وسوف تقدم استراليا، مع المكسيك ونيوزيلندا، مشروع قرار واضحا وبسيطا يدعى فيه أعضاء الجمعية العامة إلى أن يؤكدوا مجددا التزامهم القاطع بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقاعدة عدم التجارب الذي تتضمنه. ونحن نتطلع إلى العمل مع وفود أخرى لكفالة اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

إن استئناف الحوار الثنائي بين الهند وباكستان يستحق كل الترحيب وموافقتهما في مؤتمر نزع السلاح على البدء بمفاوضات وقف إنتاج المواد الانشطارية هما أيضا أمران هامان وتطوران طيبان. ولنا وطيد الأمل أيضا في أن تتخذ الهند وباكستان كلتاهما خطوات أخرى من أجل إظهار دعم واضح للنظام الدولي ولعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ولا سيما عن طريق التقيد بالمعايير

التي وضعها قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

ونأمل أيضا، تمشيا مع ذلك القرار ومع المصالح الأمنية والقومية والإقليمية والعالمية، في أن يعمل كلا البلدين على نبذ الخيار النووي والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي.

ويكتسي نظام عدم الانتشار النووي، وهو الدعامة الذي ترتكز عليها معاهدة عدم الانتشار، أهمية أساسية لأمن استراليا ومنطقتها. وسيكون المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في نيسان/أبريل وأيار/ مايو من عام ٢٠٠٠، أحد أهم المؤتمرات الاستعراضية في تاريخ المعاهدة. والاجتماع الثالث للجنته التحضيرية الذي سيعقد في نيسان/أبريل من العام المقبل سيكون خطوة حاسمة للوصول إلى نتيجة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ الذي سيمكّن نظام عدم الانتشار من أن يعالج بنجاح أكثر الفترات صعوبة في السنوات الـ ٣٠ من تاريخه. والتحديات التي تواجه النظام تنجم عن التجارب النووية الهندية والباكستانية؛ ومحاولات العراق تقويض سلطة لجنة الأمم المتحدة الخاصة (أونسكوم)؛ والأعمال الأخيرة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي عرضت الإطار المتفق عليه في عام ١٩٩٤ بين الولايات المتحدة وبين ذلك البلد للخطر.

إن هدف استراليا من المؤتمر الاستعراضي السادس هو إحراز نتيجة تزيد من تعزيز قوة نظام عدم الانتشار النووي وفعاليته. ونعتقد أن هذا الهدف العام سيتم إحرازه عن طريق تحقيق المجموعة التالية من الأهداف الفرعية التي يتعيّن بلوغها بحلول انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠: أولا، في أعقاب انضمام البرازيل المرحب به إلى المعاهدة، المزيد من الأدلة على عزم الأطراف في المعاهدة على تعزيز وتقوية التقدم نحو جعل العضوية في المعاهدة شاملة العالم كله، وثانيا، المزيد من التقدم نحو تحقيق التزامات نزع السلاح المجسدة في المادة السادسة من المعاهدة، بما في ذلك عن طريق إحراز تقدم بشأن الجوهر في المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإحراز تقدم هام آخر نحو تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإدخالها حيّز النفاذ، وإحراز تقدم في موضوع المفاوضات من أجل إبرام معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ستارت ٣ عقب توقيع تصديق الاتحاد الروسي على ستارت ٢؛ وثالثا، بدء نفاذ عدد كبير من البروتوكولات الإضافية لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإحراز تقدم كبير نحو تكامل نظم الضمانات التقليدية والمعززة بوصفها معيارا للضمانات الدولية؛ ورابعا، مزيد من التقدم في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتعزيزها؛ وخامسا، إحراز تقدم هام نحو جعل نظم الرقابة على تصدير المواد النووية مقبولة لدى الجميع باعتبارها آلية ضرورية ومشروعة لتنفيذ التزامات المعاهدة تنفيذا فعالا؛ وسادسا، إعادة التأكيد بصورة قوية على دعم الأطراف في المعاهدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولدورها بوصفها الوكالة المسؤولة عن التحقق من وفاء الأطراف بالتزاماتها في إطار المعاهدة، وفي تيسير تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ وأخيرا، الوصول إلى اتفاق بشأن الإعراب الملائم عن آراء الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بشأن تبديد الشواغل الناجمة عن الانتشار النووي في الشرق الأوسط والالتزام به.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن المؤتمر الاستعراضي ينبغي أن يقر مجموعة جديدة من المبادئ والأهداف لتوحيد مساعي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح في الفترة المفضية إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار النووي في عام ٢٠٠٥. وسيكون ذلك متماشيا مع روح المقرر ١ لمؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ بأن تكون عملية الاستعراض الجديدة المعززة تطلعية تستشرف المستقبل.

لقد كان قرار مؤتمر نزع السلاح في آب/أغسطس من هذا العام بالشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية نقطة الانطلاق نحو تحقيق هدف تتمسك به الحكومة الاسترالية منذ زمن بعيد وتوليه أعلى مقام من الأولوية. ولقد أوضحنا في مناسبات عديدة أننا ننظر إلى هذه المعاهدة بوصفها الخطوة الهامة المقبلة في جدول العمل المتعدد الأطراف على عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، عقب إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسيكون البدء في إجراء مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح في

وقت مبكر من العام المقبل بمثابة إشارة هامة مفادها أن المجتمع الدولي يؤمن بمرونة نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وأنه ملتزم بالمبادئ والأهداف التي انبثقت من مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥. وسيكون اختتام العمل على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أيضا سبيلا عمليا نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية - "أي خطوة تعزيز هامة وعاجلة في ذلك المسعى"، حسبما ذكرته لجنة كانبيرا.

أما الفوائد التي تتأتى للمجتمع الدولي من معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية فمعروفة جيدا ومع ذلك يجدر تكرارها. فهي ستعزز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بإضافة بُعد كمي إلى الوقف النوعي لسباق التسلح النووي الوارد في المعاهدة. وستخضع جميع المرافق النووية القادرة على إنتاج مواد إنشطارية تستخدم في الأسلحة النووية لضمانات نووية دولية ملزمة. وهي بشمولها الدول الحائزة للأسلحة النووية، كما هي مُعرَّفة في معاهدة عدم الانتشار، والدول غير المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار، ستجعل من الممكن معالجة انطباع عدم التوازن في الحقوق والالتزامات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وستولد المعاهدة مناخا من الأمن يؤدي إلى تفكيك الترسانات النووية وإلى إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف من خلال توليد قدر أكبر من الشفافية والثقة فيما يتعلق بقدرات ونوايا البلدان التي تمتلك مرافق لإنتاج المواد الإنشطارية. وأخيرا، فإن معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية ستوفر عنصرا أساسيا لا غنى عنه في أي نظام للتحقق من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وسيكون من الضروري اتباع نهج مبتكر وخلاق ومرن في المفاوضات إذا كان لنا أن نصوغ، على أساس تقرير شانون وولايته، صكا غير تمييزي ومتعدد الأطراف حقا ويمكن التحقق منه بفعالية.

وفي مستهل تعقيباتي على المفاوضات الرامية إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تود استراليا أن تعرب عن الامتنان لرئيس الفريق المخصص، السفير تيبور توث، لما تحلي به من التزام ومهارة، فقد كان عمله طوال العام حاسما في تحقيق التقدم المحرز حتى الآن. لقد قطعنا شوطا منذ اعتماد النص المتداول وبدأ العمل الشاق لحسم الخلافات الرئيسية. وأقول هذا وقد عانت استراليا، مع العديد من الوفود الأخرى، من شعور بالإحباط إزاء التقدم البطيء الذي لا مناص منه في هذه المفاوضات الصعبة. ولهذا السبب، اقترح وزير الخارجية داونر في آذار/ مارس ١٩٩٨ عددا من الأفكار لتعزيز الصورة السياسية للمفاوضات بهدف الانتهاء منها بنجاح في أقرب موعد ممكن.

وبعد إجراء مشاورات مستفيضة مع الوفود المشاركة في المفاوضات بشأن الخطوات التي قد تكون أكثر فائدة من غيرها، سارت استراليا قدما في العمل على تطوير فكرة عقد اجتماع وزاري غير رسمي. ومع أن المقترح بدأ كمبادرة استرالية، إلا أنه سرعان ما اكتسب قوة دفع ذاتية وتحول إلى تعاون حقيقي بين الأقاليم لدعم عمل الفريق المخصص وتقدمه. وعُقد الاجتماع الذي ترأسه وزير خارجية نيوزيلندا، معالي دون ماكينون، عضو البرلمان، في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر وأصدر إعلانا شاركت في إعداده ٥٧ دولة من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ويعترف الإعلان بالتهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية وأهمية اتخاذ إجراءات قوية وعاجلة لضمان تعزيز الحظر المفروض عليها. ويعرب عن تأييده لتحسين وتعزيز الاتفاقية من خلال التفاوض على بروتوكول في الفريق المخصص، يشدد على أهمية الوفاء بجميع جوانب ولاية الفريق المخصص. ويعرب الإعلان عن دعمه لاتفاقية الأسلحة البيولوجية ورئيس الفريق المخصص، بما في ذلك ضمان توفير الوقت اللازم للفريق لإنهاء أعماله. ويطلب إلى جميع الدول الأطراف أن تضاعف من جهودها في إطار الفريق والانتهاء من البرتوكول على أساس توافق الآراء في أقرب موعد ممكن. ويؤكد أيضا استمرار الدعم السياسي الرفيع المستوى للمفاوضات، بما في ذلك - عن طريق عقد اجتماع رفيع المستوى في وقت مناسب في ١٩٩٩ - بعد التشاور مع الدول الأطراف في الاتفاقية.

وإنه لمما يبعث على الارتياح البالغ في نفوسنا، وأنا متأكد أنها تبعث الارتياح في نفوس الآخرين أيضا، إن الإرادة المشتركة الواردة في الإعلان لكفالة الوقت اللازم

للفريق المخصص لاختتام أعماله قد وجدت فعلا تعبيرا عمليا في قرار الفريق لدى انتهاء أعمال دورته الأخيرة لهذا العام تخصيص فترة أطول كثيرا تمتد ١٦ أسبوعا للمفاوضات في عام ١٩٩٩.

إلا أن علينا أن نعمل جاهدين لضمان استخدام هذا الوقت الثمين بطريقة منتجة وضمان أن يسفر العام المقبل عن نتائج حاسمة. ومن النتائج التي استخلصها وزير الخارجية الاسترالي وقت اعتماد الإعلان في الاجتماع الوزاري غير الرسمي أن نجاح الاجتماع واعتماد الإعلان كانا انعكاسا لدرجة الاتفاق في وجهات نظر الغالبية الساحقة من الوفود في المفاوضات. وهذا الاتفاق يفوق في أهميته الخلافات القائمة بيننا.

وترى استراليا، أن أفضل طريقة لتسوية تلك الخلافات المتبقية تتمثل في التطلع قدما نحو إيجاد حلول بدلا من التطلع إلى الوراء نحو النهج البالية. وإذ نتطلع من منظور استرالي، نود أن نشدد من جديد على ما لنا من مصلحة خاصة بأن نرى التفاوض وقد بدأ بشأن آلية تحقق قوية، بما في ذلك نظام مناسب للزيارات إلى المرافق مقترن بهيكل يمكن الوثوق إليه للوفاء بالأهداف المتعلقة بعمليات التفتيش. وستكون إحدى النتائج الهامة لهذه التدابير بناء الثقة الدولية في مستويات الامتثال للنظام والشفافية في عملياته.

واستراليا ملتزمة بمواصلة العمل بروح من التعاون الشامل لكل المناطق الإقليمية وستكرس كل جهد ممكن لمفاوضات الفريق المخصص في السنة القادمة، بما في ذلك الانضمام إلى الآخرين في التخطيط لاجتماع رفيع المستوى. ونأمل في أن نكون في مثل هذا الوقت من العام المقبل قد اقتربنا كثيرا من إبرام البرتوكول، وبذلك نتخذ خطوة لا رجعة فيها نحو القضاء على التهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية.

وإن استراليا تولي درجة عالية من الأولوية للتنفيذ الناجح لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، التي بدأ نفاذها في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفي حين كانت هناك تحديات، فإننا نرحب بالخطوات الإيجابية الهامة التي اتخذتها الدول الأطراف ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ المعاهدة وتدعيم المعيار القابل للتحقق والملزم قانونا الذي تمثله. والخبرة المكتسبة حتى الآن في تنفيذ الاتفاقية تدلل على القوة التي تضفيها آلية التحقق تلك على نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ومما يمدنا بالتشجيع أن الغالبية الساحقة من الدول تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وأن نظام التفتيش الروتيني لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية اتسم بالفعالية حتى الآن، بما في ذلك عمليات التفتيش في مجال صناعة الكيماويات. ولقد أسعد استراليا أن تتعاون في ثلاث من عمليات التفتيش هذه، وهي تنشط في تعزيز الدعم للاتفاقية والتصديق عليها في منطقتنا.

ويبلغ عدد الأعضاء الحاليين في الاتفاقية ١١٧ دولة، بما في ذلك أكبر مالكين معلنين للأسلحة الكيميائية - وهما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وهذا التأييد الواسع النطاق دليل على موثوقية الاتفاقية كصك لنزع السلاح وعدم الانتشار. غير أن مما له أهميته لكي تنجح الاتفاقية في تحقيق هدفها المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية أن تعمد البلدان التي لم تصادق على الاتفاقية أو لم تنضم إليها بعد، إلى فعل ذلك. وسيكون من الأهمية بمكان أيضا لاستمرار سلامة الاتفاقية ونظام التحقيق فيها أن تبادر الدول الأطراف التي لم تقدم إعلاناتها بعد، إلى تقديم الإعلانات.

واستراليا، بوصفها من الدول الموقعة على اتفاقية أوتاوا، ترحب ببلوغ التصيقات مؤخرا ٤٠ تصديقا. ورهنا بالانتهاء من عمليات تشريعاتنا الوطنية، يتمثل هدف استراليا في أن تصبح من الدول الأطراف الأصلية في اتفاقية أوتاوا عندما تدخل حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. ومع ذلك، لا تزال استراليا تشعر بالقلق لأن عددا من كبار المنتجين والمستخدمين للألغام الأرضية المضادة للأفراد ما زال خارج معاهدة أوتاوا.

وعليه، نعتقد أن من المهم ومن الممكن على السواء التفاوض داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن فرض حظر على نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد - قادر على أن يجتذب إليه كبار المنتجين والتجار التقليديين للألغام الأرضية المضادة للأفراد مما يكمل بالتالي اتفاقية أوتاوا ويسهم في تحقيق هدفها الأساسي. وبوصفي المنسق الخاص لمؤتمر نزع السلاح بشأن الألغام الأرضية في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، يدفعني إلى التشجيع تطور نهج الدول الرئيسية في مؤتمر نزع السلاح غير الأطراف في

اتفاقية أوتاوا في مؤتمر نزع السلاح في ذلك الوقت - بحيث أنني أعتقد، أن جميع تلك الدول على استعداد للموافقة الآن على التفاوض من أجل فرض حظر على نقل الألغام الأرضية.

وفي رأينا أن أي عمل يضطلع به في مؤتمر نزع السلاح بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد بما يتسق وأحكام اتفاقية أوتاوا من شأنه أن يسهم في التقليل من حجم المأساة الإنسانية التي تسببها الألغام الأرضية، وأن يخفف من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الهائلة التي يتكبدها المجتمع الدولي، وسيكون هدفا مبررا وجديرا بالاهتمام الكامل. ومن شأنه أن يقرب الدول غير الموقعة على اتفاقية أوتاوا من المعيار الذي أرسته الاتفاقية بدلا من التعرض لخطر بقائها خارج الاتفاقية بصورة دائمة.

وكذلك تدرك استراليا أن جزءا كبيرا من الألغام الأرضية المضادة للأفراد المزروعة حاليا تحت الأرض، وتلك التي يجري زرعها الآن، وتلك التي ستزرع في المستقبل، وبالرغم من الصكوك القانونية الموجودة، كانت نتيجة الأعمال التي اضطلعت بها كيانات ليست دولا. ولذا، فإن من الأهمية بمكان أن يتصدي المجتمع الدولي لجانبي العرض والطلب في هذه المشكلة المحيرة - حيث لا يكون بالإمكان اقناع المجموعات السياسية بالتخلي عن استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ويمكن للمجتمع الدولي، من خلال مؤتمر نزع السلاح، أن يتخذ تدابير من شأنها التقليل من الإمدادات الدولية لهذه الأسلحة.

وهذا ما سوف يحدثه فرض حظر على النقل. فعلى الرغم من أن العديد من الدول المنتجة التقليدية تنفذ أنواعا مختلفة من الوقف الطوعي الانفرادي على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإن فرض حظر ملزم قانونيا على نقلها من شأنه أن يفيد في توحيد نطاق هذه الأنواع من الوقف - والكثير منها لا ينطبق إلا على أنواع معينة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد ولها حدود زمنية - وأن يجعل لها أساسا مضمونا ودائما في القانون الدولي.

وتتطلب فعالية تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار قيادة بناءة ومستنيرة، والشجاعة السياسية اللازمة لاتباع نهج دولي يدرك أن تهيئة بيئة دولية أكثر سلاما واستقرارا وأمنا في مصلحتنا جميعنا، والاستعداد لتمويل المؤسسات التي ننشئها، والقدرة على العمل التعاوني في المفاوضات المقبلة صوب بلوغ أهدافنا المشتركة. وباستطاعتنا، إذا بذلنا جهدا يتسم بالتصميم، أن نبني العالم الأكثر سلاما الذي نبتغيه.

السيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي مشاركتي الأولى في المناقشة، اسمحوا لي أن استهل بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في هذه السنة. وأنا واثق من أن قيادتكم البارزة وتجربتكم وحكمتكم ستقود هذه اللجنة إلى نتيجة مثمرة. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم أن وفد بلدي لن يدخر جهدا في دعمكم والإسهام في عمل اللجنة.

وعلى الرغم من أن الحرب الباردة انتهت منذ عقد مضى تقريبا، لا تزال حالة العالم مائعة ومضطربة. فالصراعات الناشئة بسبب الأحقاد العرقية أو الدينية أو الثقافية تجتاح العديد من أرجاء العالم، مودية بالأرواح البريئة والموارد النفيسة، بينما لا يعرف السباق في الانفاق العسكري حدودا. ومن ثم يبدو أن لا شيء أكثر إلحاحا وأهمية بالنسبة إلى المجتمع الدولي من التعامل جليا مع المهمة الشاقة المتمثلة في تهيئة بيئة أمنية اسلم، تمكننا من توجيه مواردنا وطاقتنا بقدر أكبر نحو التنمية الاقتصادية المستدامة.

ولهذا السبب يرى وفد بلدي أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح لا ينبغي أن تكون محفلا لا من أجل استعراض ما تم إنجازه فحسب، ولكن أيضا من أجل التعرف على ما ينبغي عمله في مجال نزع السلاح. ويؤسفنا أن هيئة نزع السلاح لم تتوصل في ربيع هذه السنة إلى توافق في الآراء بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية. ونحن نرى أنه ينبغي إقامة توازن في جدول أعمالها بين نزع السلاح النووي ونزع السلاح في مجال أسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية. ويحدو وفد بلدي أمل وطيد في أن ينشأ توافق واسع في الآراء بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية في السنة المقبلة، فيمهد

الطريق لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في المستقبل القريب.

ومن بين مسائل نزع السلاح الحالية المعروضة علينا، اسمحوا لي أن أتناول موضوعي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وقد وجهت سلسلة التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا في أيار/مايو الماضي ضربة إلى جهودنا المبذولة من أجل التقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ومما يجعل الأمر أكثر مدعاة للأسف أن هذه التجارب أجريت في أعقاب تقدم أحرز نحو عدم الانتشار النووي - وأعني بذلك تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتشارك حكومة بلدي المجتمع الدولي في حث الأطراف المعنية على أن تنفذ بالكامل التدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) بأسرع ما يمكن. وعلى وجه الخصوص ندعو المجتمع الدولي إلى التحلي باليقظة الدائمة في منع نقل المواد والأجهزة والتكنولوجيا المتصلة بالأسلحة النووية إلى دول ثالثة.

وعلى الرغم من أن هذه الانتكاسة تعتبر مؤقتة، فإن مساعينا الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية لا تحتمل مزيدا من التأخير، وينبغي أن تعزز هذه الجهود وأن يزداد التعجيل بها. ونسجا على هذا المنوال، أود أن أطرح بعض الأفكار عن كيف يمكن لنا أن نمضي في أداء هذه المهام العاجلة.

أولا، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للمحافظة على نظام عدم الانتشار النووي القائم حاليا وزيادة تعزيزه. وأولى الخطوات نحو تحقيق هذا الهدف تتمثل في ضمان الشمول العالمي لمعاهدة عدم الانتشار وإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ونحن نرحب بقرار الحكومة البرازيلية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ونحث الهند وباكستان على أن تحذوا حذوها. ويأمل وفد بلدي أيضا في أن تترجم البوادر المشجعة التي بدت من الهند وباكستان فيما يتعلق بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أعمال ملموسة عما قريب. وبالمثل، ينبغي أن يحث المجتمع الدولي كوريا الشمالية على الالتحاق بهذه الحركة حتى تتفادى الحرج الناتج عن بقائها في مقام الدولة الوحيدة التي لم توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من بين الدول الـ ٤٤ المحددة في المعاهدة. ومن جانبنا، يسرني أن أبلغ اللجنة بأن حكومتي تمضي الآن في اتخاذ اجراءات داخلية للمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في النصف الأول من السنة المقبلة.

ثانيا، إن الخطوة العملية والمنطقية التالية هي إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وترحب حكومتي بإنشاء لجنة مخصصة في آب/أغسطس الماضي كلفت بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن تتمكن اللجنة المخصصة من إحراز نجاح مبكر في التعجيل بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية وتمكن من التحقق الفعال. وفي هذه العملية، نرى أن من الأمور الجوهرية أن تضمن منذ المرحلة الأولية مشاركة كاملة من جانب جميع البلدان ذات القدرات النووية، بما في ذلك الأطراف غير الدول في معاهدة عدم الانتشار.

ثالثا، المطلوب من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل مزيدا من الجهود الملموسة لخفض أسلحتها النووية بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التخلص من هذه الأسلحة. ونحن نقدر القرار الذي اتخذته المملكة المتحدة مؤخرا بتخفيض ترسانتها النووية ونرحب به. ونشيد كذلك بالتقدم الذي أحرزته مؤخرا الولايات المتحدة وروسيا في مجال نزع السلاح النووي. ولكن هذه الإنجازات تقصر للأسف، عن بلوغ توقعات المجتمع الدولي للمزيد من التقدم الجوهري في نزع السلاح النووي. وينبغي لعملية محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية أن تستعيد زخمها، باعتبارها خطوة رئيسية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لتنفيذ التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي أيضا أن تشجع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بتواز. ومن شأن التوسع في المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتدعيم المناطق الموجودة حاليا أن يسهم في قضية عدم الانتشار النووي. وفي هذا السياق، نتطلع إلى التنفيذ المبكر للإعلان المشترك بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من

الأسلحة النووية، والذي وقعت عليه الدولتان الكوريتان في عام ١٩٩٢.

ومنذ أن احتلت المشكلة النووية في كوريا الشمالية في عام ١٩٩٣، مكان الصدارة، بذل المجتمع الدولي جهودا مضنية لحمل كوريا الشمالية على الامتثال الكامل لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولكن للأسف لم تتعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى الآن تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ هذا الاتفاق. ويتحتم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها طرفا في معاهدة عدم الانتشار، أن تنفذ اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالكامل وبنية مخلصة. ويعتبر حفظ المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالأنشطة النووية الماضية لكوريا الشمالية والتحقق منها شرط ضروري للحل النهائي للمسألة النووية في كوريا الشمالية. ويشارك وفد بلدي المجتمع الدولي في حث كوريا الشمالية على الاستجابة للدعوة الموجهة إليها للإمتثال الكامل لالتزاماتها بموجب المعاهدة، والتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويعتبر الإطار المتفق عليه في جنيف اتفاقا هاما لمعالجة المشكلة النووية في كوريا الشمالية. ولذلك فإن حكومتي قد أوفت بإخلاص بالتزامها تجاه منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، من خلال الاضطلاع بدور مركزي في مشروع مفاعل الماء الخفيف. وسنظل نفعل ذلك على الرغم من المصاعب الاقتصادية الراهنة، ما دامت كوريا الشمالية تلتزم بالإطار المتفق عليه نصا وروحا. وعلى وجه الخصوص، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة باستمرار تجميد مرافقها النووية وضمان الشفافية الكاملة فيها. وفي هذا الصدد، فإن أي شبهة بشأن ما اكتشف مؤخرا من مرافق ضخمة يجري تشييدها تحت الأرض بالقرب من مدينة يونغبيون يجب أن يزال بالكامل وعلى وجه السرعة.

أما انتشار الأسلحة الكيميائية واستخدامها فهما مصدران آخران من مصادر القلق البالغ والملح. ووفد بلدي يثني على التقدم المطرد الذي حققته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نحو تنفيذ اتفاقية حظر استحداث، وإنتاج، وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، خلال عامها الأول. إلا أنه نظرا الى كون الاتفاقية والمنظمة في مرحلة أولية، فإن امتثال الدول الأطراف التام بالاتفاقية أمر لا غنى عنه لتحقيق هدف الاتفاقية. وكل دولة طرف ملزمة، على المستوى المحلي، بسن تشريع ينفذ الاتفاقية ثم العمل على إنفاذ التشريع بكل صرامة. وجمهورية كوريا، باعتبارها أحد الأطراف الأصلية في الاتفاقية، ملتزمة بتنفيذها تنفيذا تاما.

ومما لا يقل عن ذلك أهمية الحاجة الماسة الى أن يكون التقيد بالاتفاقية عالميا. والدول الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية التي لم تنضم بعد الى الاتفاقية مطالبة بالقيام بذلك دون مزيد من التأخير. ونحن نحث - على وجه الخصوص - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانضمام الى الاتفاقية بسرعة حتى تجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من أسلحة الدمار الشامل المروعة هذه.

وانتشار الأسلحة البيولوجية مصدر آخر من مصادر القلق البالغ، بسبب قدرتها التدميرية المروعة وسهولة الحصول عليها. وما فتئت حكومة بلدي تدعم بقوة جهود المجتمع الدولي لإعداد بروتوكول لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، يرمي إلى إزالة مواطن الضعف المتصلة بنظام للتحقق. وقد كانت جمهورية كوريا واحدة من ٥٧ دولة شاركت في تقديم الإعلان الذي صدر عن الاجتماع الوزاري غير الرسمي الشهر الماضي هنا في نيويورك. وعلاوة على ذلك، شاركت حكومة بلدي مشاركة نشطة في المفاوضات بشأن البروتوكول في الفريق المخصص، وتتطلع الى اختتامها في وقت مبكر.

وتشكل القذائف باعتبارها وسيلة لنقل أسلحة الدمار الشامل تهديدا خطيرا على السلم والأمن، مثلها في ذلك مثل أسلحة الدمار الشامل ذاتها. وفي رأينا أن الوقت قد حان كي يبدأ المجتمع الدولي استكشاف الطرق والوسائل لكبح انتشار القذائف. وهذا سيتطلب توفر الإرادة السياسية الجماعية للمجتمع الدولي. إلا أن الخبرة المكتسبة والمجمعة خلال المفاوضات وتنفيذ الصكوك القانونية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل يمكن أن تكون أيضا هامة في وضع صك قانوني يرمي الى الحد من انتشار وسائل نقل تلك الأسلحة.

لقد أثار إطلاق كوريا الشمالية صاروخا متعدد المراحل في شهر آب/أغسطس الماضي القلق الدولي من جديد إزاء

أخطار انتشار القذائف في شمال شرقي آسيا. والإطلاق التجريبي الذي قامت به كوريا الشمالية له تأثير أمني خطير على المناخ الاستراتيجي في المنطقة وفيما عداها. وقد أعرب مجلس الأمن بسرعة عن قلقه العميق بشأن الأمر. وحكومة بلدي تدعو المجتمع الدولي الى اتخاذ إجراء متضافر لوقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تطوير القذائف وتجربتها ونشرها وتصديرها.

وجمهورية كوريا، إذ تتمسك بالمبادي الأساسية للقانون الإنساني الدولي، تشاطر المجتمع الدولي القلق مشاطرة كاملة بشأن المعاناة التي يسببها الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد والنفقات التي تترتب على ذلك. وبهذه الروح، أعلنت حكومة بلدي العام الماضي تمديدا غير محدد المدة لوقفها الاختياري لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد ونفذته تنفيذا أمينا. كما قدمت حكومة بلدي أيضا مساهمات مالية إلى برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالألغام. وسنواصل القيام بذلك.

ومن دواعي الأسف أن الاحتياجات الأمنية العليا في شبه الجزيرة الكورية لا تسمح لنا بأن نتخلى فورا عن استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد كسلاح دفاعي هام وبالتحديد في المنطقة المنزوعة السلاح الضيقة. وترى حكومة بلدي أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يضع صكا قانونيا ملزما قابلا للتطبيق على صعيد عالمي يمنع نقل جميع أنواع الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

مع نشوب النزاعات المحلية بشكل متقطع، لم يكن للكميات المتراكمة بشكل مفرط من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ثمن إنساني مباشر فحسب، بل سببت أيضا تفككا اجتماعيا واضطرابا اقتصاديا لا يقاس. وأكثر ما يثير قلقنا هو أن التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعوق بشكل خطير الجهود التي تبذل لبناء السلام بعد توقف الصراعات. ونظرا الى الأضرار الحقيقية والهائلة في الأرواح والممتلكات، ينبغي أن يتناول المجتمع الدولي هذا الأمر بأقصى قدر من العناية والسرعة.

إن المبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي، التي وضعتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٦، يمكن أن تكون مدونة سلوك لجميع الدول في نقل الأسلحة. ونحن نعتقد أن هذه المبادئ التوجيهية ستعزز الشفافية في نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مما يفضي الى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ومن المشجع أيضا الجهود الإقليمية الأخيرة الرامية الى اعتماد صكوك قانونية ملزمة بهذا المعنى. ونحن نثني على منظمة الدول الأمريكية لاعتمادها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإنتاج غير المشروع للأسلحة النارية، والذخائر، والمتفجرات، والمواد ذات الصلة الأخرى والاتجار غير المشروع بها. ونحن نتطلع إلى اتفاقية عالمية ذات طابع مماثل في المستقبل القريب.

وفيما يتعلق بمسار العمل مستقبلا بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تؤيد حكومة بلدي منهاج أوسلو الذي اعتمد في تموز/يوليه الماضي. ونظرا الى ما تتسم به المسألة من تعقيد يجب تركيز الجهود في الأجل القصير على إيجاد حل شامل محدد لكل حالة، بينما من المستصوب، من منظور الأجل الطويل، إيجاد إطار عالمي. وحكومة بلدي تؤيد أيضا توصية فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة بعقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ ياء.

لقد علمتنا الدروس المبنية على التجربة أن تهيئة مناخ استراتيجي مستقر ينبغي أن تسبق تحقيق أي تدبير ملموس لنزع السلاح. ورغم انتهاء الحرب الباردة لا يزال انعدام اليقين يخيم على آسيا. ولا تزال هناك، الى جانب المطالبات الإقليمية المتنافسة العديدة نقاط اشتعال خطيرة. أضف الى ذلك أن العلة الاقتصادية الأخيرة أصبحت مصدرا آخر يثير القلق ويلقي ظلالا كثيفة على السلم والأمن الشاملين في آسيا.

وهذه الصورة الأمنية التي تتسم بانعدام اليقين يجعل من المهم والضروري أكثر من أي وقت مضى الشروع في جعل الحوار بشأن الأمور الأمنية عادة وإضفاء الطابع المؤسسي عند الضرورة على شبكة الحوار الأمين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وانطلاقا من هذا الايمان، تلتزم حكومة بلدي بعملية المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وهي في الوقت الحالي الترتيب الوحيد للحوار الأمني على المستوى الحكومي في

المنطقة كلها. وخلال السنوات الأربع الأخيرة خطا المنتدى خطوات كبيرة في وضع وتنفيذ تدابير مختلفة لبناء الثقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويستعد المنتدى الآن لاستكشاف إمكانية استخدام تدابير دبلوماسية وقائية والتحرك الى مستوى أعلى من الحوار الأمني في المنطقة. وبالمثل سيعمل قيام حوار أمني متعدد الأطراف في شمال شرق آسيا على تحسين المناخ الأمني في المنطقة، بجعله يفضي الى مزيد من الشفافية، ومزيد من القابلية للتنبؤ، وأخيرا لسن تدابير لنزع السلاح تكون ملموسة بشكل واضح. وحكومة بلدي تأمل في أن يتبلور قريبا حوار تساهم فيه جميع الدول المعنية في المنطقة.

إن السنة القادمة تمثل الذكرى السنوية المائة لأول مؤتمر سلام يعقد في لاهاي. ومع ذلك، لا يزال سباق تسلح دائم التزايد وصراعات لا تنقطع تلازم البشرية. كما أن الرعب النووي لا يزال قائما. والكثير من التحديات الصعبة للسلم والأمن ستظل مستمرة، مما يتطلب كل طاقاتنا وحكمتنا لسنوات عديدة مقبلة. وعائدات السلم لا تأتي مجانا. فهي لا يمكن أن تحصل إلا بعملنا الجماعي الشاق. والحقيقة البديهية القديمة لا تزال صحيحة كما كانت دائما: لما كانت الحروب تولد في عقول البشر ففي عقولهم يجب أن يبنى صرح السلام. ووفد بلدي يأمل أملا وطيدا في أن تخطو مداولات هذا العام للجنة الأولى خطوة هامة إيجابية إلى الأمام في سعينا الطويل الى خلق عالم أكثر سلما وأمنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد.

واسمحوا لي أن أذكّر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر البيانات التي تدلي بها الوفود ممارسة لحق الرد على عشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية.

السيد كيم سام جونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتكلم ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بالادعاءات التي أدلى بها ممثلو اليابان وكوريا الجنوبية وبعض البلدان الأخرى، والتي أشاروا فيها أمس واليوم إلى الحالة في كوريا والخطر النووي في شبه جزيرة كوريا، وحث بعض الممثلين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل فورا امتثالا تاما لاتفاق الضمانات المبرم بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي الوقت ذاته قالوا إنهم يؤيدون الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا تناقض واضح. فوفقا للإطار المتفق عليه من المفترض أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتثالا تاما لاتفاقات الضمانات المعقودة بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما يُستكمل جزء هام من مشروع مفاعل الماء الخفيف. والواقع أن منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، لم تبدأ حتى الآن في تشييد الأساس القاعدي لمشروع مفاعل الماء الخفيف، الذي تتزعمه الولايات المتحدة، على الرغم من مرور أربع سنوات على إبرام الاتفاق، ومن المتوقع أن يستغرق بناء جزء هام من المشروع عدة سنوات على الأقل. هذه هي الحقيقة فيما يتعلق بتنفيذ الإطار المتفق عليه.

إزاء هذه الحقائق كلها. لا بد لنا أن نتساءل عن السبب في الإصرار على جعلنا نمتثل امتثالا تاما الآن، بما يتعارض مع الإطار المتفق عليه. هل المعنيون يجهلون حقا مضمون الإطار المتفق عليه؛ وهل يسعون إلى انهيار الإطار المتفق عليه؛ أم أنهم يفضلون المشاركة في مجرد الافتراء والضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون سبب حقيقي؟ أود أن أحثهم على التصرف بتعقل ونزاهة.

أما بالنسبة إلى مسألة نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، فإن ذلك لا يمكن أن يتحقق أبدا ما دامت هناك تهديدات نووية ضد الشمال ومظلة نووية للجنوب. ينبغي لسلطات كوريا الجنوبية أن تكف عن استجداء الحماية وينبغي للولايات المتحدة أن تمتنع عن توفير مظلة نووية لكوريا الجنوبية وأن تقدم تأكيدات ملزمة قانونا بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إذا كانت تريد حقا أن تجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من السلاح النووي.

إن موقفنا إزاء إطلاق الساتل الاصطناعي واضح. ذلك أن إطلاق الساتل أمر يدخل في إطار سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يمكن لأي بلد أن يتدخل في هذا الأمر. ومن ذا الذي يجرؤ على القول إنه ليس من

حقنا أن نطلق سواتل اصطناعية؟ وبما أن اليابان التي أطلقت السواتل مرات عديدة، لم تخطر بلدنا بها مسبقا، فإننا غير ملزمين بأن نفعل ذلك. وأود أن أبرز السبب الذي يجعل اليابان تصرخ بصوت عال بأن إطلاقنا للساتل يهدد أمنها بينما لم تنبس ببنت شفة عندما أطلقت بلدان أخرى كبيرة قريبة من اليابان سواتل اصطناعية، الإجابة بسيطة. إن الادعاءات اليابانية تؤكد أن اليابان لم تتخل عن طموحها إلى غزو كوريا. فلو أنها تخلت فعلا عن هذا الطموح ما كانت لتعتبر أن قدرتنا على إطلاق السواتل تهديدا لها، لأنه من غير المعقول أن تشن كوريا هجوما قويا ضد اليابان.

ويظهر التاريخ أن اليابان هي التي غزت كوريا عدة مرات وأن كوريا لم تقم إبدا بغزو اليابان. وما لم تهاجم اليابان بلدانا أخرى، فلن تتعرض لهجوم. وكون اليابان لا تصرخ عندما تطلق بلدان أخرى سواتل يدل، على ما يبدو، على أن اليابان لا يمكنها أن تفكر في غزو تلك البلدان، ولكن الحالة مع كوريا مختلفة. وما يخشاه اليابانيون هو أن تتعرض أراضيهم لهجوم مضاد، إذا هم قاموا بغزو كوريا. وينبغي أن يعلم اليابانيون أنه كلما علا صراخهم بشأن إطلاقنا للساتل، كشفوا المزيد من نواياهم الحقيقية في غزو كوريا. وينبغي للبلدان الأخرى أن تميز النية الحقيقية لليابانيين الذين غزو كوريا وغيرها من البلدان عدة مرات في الماضي. وإذا استمرت بعض البلدان المتقدمة في توجيه اللوم إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاقها الساتل، مؤيدة اليابان في ذلك، سيفسر ذلك بأن هذه البلدان تعالج المسائل الأمنية على نحو جزئي وأنها تريد للبلدان النامية الصغيرة ألا تمتلك تكنولوجيا متقدمة وأن تظل متخلفة إلى الأبد.

وبالنسبة لقضايا نزع السلاح والأمن فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية فينبغي أن تُزال أولا التهديدات السياسية والعسكرية الموجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد انتهت الحرب الباردة على المستوى الدولي ولكن هياكل الحرب الباردة في شبه الجزيرة الكورية لا تزال قائمة. ومن الناحية السياسية لا يزال التنافس والمواجهة بين الشمال والجنوب يلقى التحريض بالمحاولات التي ترمي إلى إعادة توحيد شبه الجزيرة المجزأة، على أساس نظام واحد من جانب القوى التي تدعمها بلدان معينة. والحالة العسكرية تعكس المواجهة السياسية. فالولايات المتحدة واليابان تدعمان الكوريين الجنوبيين في السعي إلى تحقيق طموحهم بإعادة توحيد شبه الجزيرة على أساس نظامهم الخاص وذلك بافتعال المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة واليابان، ومعاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وبتكوين حلف عسكري ثلاثي ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحتى نواجه هذا التعزيز العسكري الموجّه ضدنا لا يسعنا إلا أن نكثف قدرتنا الدفاعية على الردع. وهذه الحالة المتوترة من مجابهات الحرب الباردة التي يواجه فيها الشمال تعزيزات عسكرية ضخمة، تمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المشاركة على نحو نشط في المناقشات بشأن مختلف مسائل نزع السلاح والأمن الدولي في الأمم المتحدة.

ولذلك ينبغي أن تولى الأولوية لتفكيك هياكل الحرب الباردة في شبه الجزيرة الكورية، وينبغي أن تقوم الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بهذا العمل، إذا كانت تريد أن تجد حلا سلسا لمسائل نزع السلاح والأمن المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتجاهل هذه الحقيقة والضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل انفرادي فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح والأمن ليسا إلا نفاقا. وينبغي للمجتمع الدولي ألا ينكر حقيقة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مهددة بالتعزيز العسكري لقوى معادية، وينبغي أن يطالب تلك البلدان المعنية بأن توقف تهديداتها السياسية والعسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن يطالب بسحب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من كوريا الجنوبية.

السيد هاياشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ذكرت في بياني منذ لحظات فقط أن قيام جمهوية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذيفة في الآونة الأخيرة أثار قلقا شديدا فيما يتعلق بأمن جنوب شرقي آسيا واليابان. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه الانتباه إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت صاروخا قويا دون تقديم إخطار مسبق، خلال واحد من المجالات الجوية الكثيفة الحركة التي تستخدم في الملاحة الجوية المدنية بين أمريكا الشمالية والشرق الأقصى. وأن هذا الصاروخ سقط في مياه يكثر استخدامها لأغراض الملاحة البحرية وأنشطة صيد الأسماك.

أود أيضا أن أسترعي انتباه اللجنة إلى أنه عندما قمنا بإطلاق ساتل في الماضي، أبلغنا مقدما جميع الطائرات والسفن الموجودة في المنطقة والتي يمكن أن تصاب بأذى في حالة فشل عملية الإطلاق، وذلك وفقا للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية.

ولذا لم نستطع أن نقبل انتقادات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي جاء فيها أننا لم نقدم أي إخطار مسبق في حالة إطلاق سواتلنا في الماضي.

السيد كيم سام جونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أكرر أنه على الرغم من أن اليابان قد أطلقت السواتل عدة مرات، فإنها لم تقم أبدا بإخطارنا بها مسبقا. وفي هذا الصدد ليس علينا التزام بإبلاغ اليابانيين مسبقا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكّر بأن اللجنة لم تنتخب مقررها، وأحث فريق الدول الأفريقية على التعجيل بعملية تعيين مرشح لها، حتى تستطيع اللجنة القيام بانتخاب المقرر.

ونحن ممتنون لوجود السيد جايانتا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، بيننا اليوم، خصوصا بعد المهمه الهامة التي قام بها في سبيل قضية نزع السلاح. وبالنيابة عن اللجنة، أشكره على حضوره اليوم، وعلى متابعته عمل اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥